منهج مقترح لإحياء وتنمية النطاقات العمرانية الساحلية
"دراسة حالة محمية بحيرة قارون بمحافظة الفيوم"

أ.د/ إيهاب محمود عقبة* ، أ.م.د / مهجة إمام إمبابي**

ملخص

تجسد سياسات إحياء وتنمية النطاقات ذات القيمة الطبيعية والعمرانية نموذجاً لتكامل توجهات التنمية الاقتصادية والسياحية وأهداف الحفاظ على القيمة البيئية والطبيعية للمكان، فضلا عن مشاركة المجتمع المحلي بجميع فئاته ذوي الصلة (الأهالى– الجهات التنفيذية والإدارية – الجهات الفنية المتخصصة – القطاع الخاص والجمعيات الأهلية) في جميع مراحل إعداد وتنفيذ خطة التنمية والإحياء المستهدفة والتى تعد جزءاً لا يتجزأ من المخططات الاستراتيجية العامة للمدن، وفي ذلك الإطار يهدف البحث إلى طرح "منهج لإحياء وتنمية النطاقات العمرانية الساحلية" مع التطبيق على حالة محمية بحيرة قارون كدراسة تفصيلية لتجسيد الرؤية المستقبلية لمحافظة الفيوم وتعزيز القدرة التنافسية لها وتأكيد دورها الإقليمي والسياحي من جهة، وكمحاولة لطرح إطار منهجي للإحياء والتطوير والحفاظ على منطقة عمرانية ساحلية ذات خصائص وسمات طبيعية وتاريخية متميزة تعاني من التدهور الشديد على كافة المستويات البيئية والعمرانية والجمالية من جهة أخرى، وذلك من خلال دراسة وتحليل الأسس النظرية لعناصر المنهج المقترح، وتطبيقها بمنطقة الدراسة في إطار المحددات المكانية والبيئية والعمرانية، ومجموعة الخصائص والسمات الطبيعية والعمرانية للنطاق الساحلي لمحمية بحيرة قارون، ومن ثم تقييم المنهج المقترح واستخلاص النتائج التطبيقية . ويخلص البحث إلى أن إحياء وتنمية النطاقات العمرانية الساحلية إنما يعتمد على طرح رؤية تشاركية تحقق تطلعات المجتمع من خلال تنمية اقتصادية واجتماعية متوافقة بيئيا وعمرانيا، وتنتهج منهجياً تحليلياً لتقييم الوضع الراهن للنطاقات العمرانية الساحلية ومقوماتها مع تضمين مجموعة الإعتبارات والأسس التصميمية لتلك النطاقات، والتى تنتهى بإقتراح مشروعات قابلة للتنفيذ مع إجراء عملية تقييم ومتابعة للمراحل المختلفة للمنهجية المقترحة.

الكلمات المفتاحية: النطاقات العمرانية الساحلية – الإحياء والتنمية العمرانية – محمية بحيرة قارون.

مقدمة

تشكل النطاقات العمرانية المطلة على سواحل البحار والبحيرات أحد أهم بؤرات ومرتكزات التنمية على مستوى المدن وإقليمها الأشمل، حيث تشكل الخصائص الطبيعية والأنشطة الإنسانية المرتبطة بها إمكانات عمرانية وبيئية واقتصادية متميزة، مما يجعلها من أهم المواقع المستهدفة لمشروعات التطوير والتنمية المحلية والإقليمية، وقد شكلت بحيرة قارون منذ القدم نموذجا متفردا لتلك القيم ومع التطورالعمراني ومشكلاته الراهنة وتوجهات التنمية والارتقاء بالبيئة العمرانية وإحياء النطاقات ذات القيمة

*أ.د/ إيهاب محمود عقبة أستاذ العمارة والتصميم البيئي – قسم الهندسة المعمارية – كلية الهندسة جامعة الفيوم

**أ.م.د/ مهجة إمام إمبابي أستاذ مساعد العمارة – قسم الهندسة المعمارية– كلية الهندسة جامعة الفيوم

الطبيعية والعمرانية كان النطاق الساحلي المرتبط بمحمية بحيرة قارون أحد الدعائم والركائزالأساسية التى تتبلور حولها المحاور الرئيسية للتنمية المحلية والإقليمية، حيث برزت المنطقة المحيطة بالبحيرة لتشكل المنطقة الأولى من مناطق التنمية في إقليم شمال الصعيد طبقا لإستراتيجية التنمية الشاملة لإقليم شمال الصعيد عام٢٠٠٣، وكذلك كانت نواة للرؤية المستقبلية لمحافظة الفيوم بالمخطط العام الاستراتيجي للمحافظة عام٢٠١١ فكان شعار محافظة الفيوم (الفيوم قاطرة السياحة البيئية في مصر)، ومن ثم كانت الحاجة إلى تنمية وإحياء النطاق العمراني بالساحل الجنوبي لمحمية بحيرة قارون هو أحد المشروعات المستهدفة للإدارة المحلية بمحافظة الفيوم كمخطط تنفيذي (Action plan) ضمن مخرجات المخطط الاستراتيجي العام للمدينة.

وقد تم تكليف الباحثين (كفريق عمل من قبل جامعة الفيوم وبتكليف من الهيئة العامة للتخطيط العمراني) لتقديم المخطط التنفيذي المقترح في إطار رؤية مجتمعية متوافقة مع أهداف التنمية السياحية والحفاظ البيئي للموقع الفريد لمحمية بحيرة قارون، وتم عقد العديد من ورش العمل وجلسات التشاور مع محافظ الفيوم وفريق المكتب الفنى بالمحافظة فضلا عن الزيارات الميدانية ولقاءات شركاء التنمية ذوى الصلة بالمكان كأصحاب القرى السياحية والكافيتريات وملاك الأراضي المطلة على ساحل البحيرة للاتفاق على الرؤية المستهدفة ومراحل خطة الإحياء والتنمية والمشروعات ذات الأولوية وآليات التمويل والتنفيذ ومن ثم فقد تطلب المشروع دراسة نظرية لمراجعة الأدبيات ودراسات الحالة العالمية لاستخلاص منهج متكامل لتنمية وإحياء النطاقات العمرانية الساحلية ثم اختبار ذلك المنهج بتطبيقه في المشروع المستهدف لمناقشته ومراجعته وتوثيق النتائج.

١- النطاقات العمرانية الساحلية

تلعب المسطحات المائية دائما دورا هاما في التنمية العمرانية، فقد ارتبطت نشأة وتطور المستقرات البشرية بوجود واستمرار الموارد الطبيعية، وتاريخيا كانت نطاقات الأنهار والبحار هي مواقع اللاندسكيب الوحيدة التى تشكل مسارات ممتدة للأنشطة الإنسانية المختلفة (Koutn?, 2004)، يمكن تعريف النطاقات العمرانية الساحلية على أنها "نطاقات التنمية المطلة على المسطحات المائية والمستخدمة في أغراض سكنية أو ترفيهية أو تجارية أو ملاحية أو صناعية فضلا عن الوظيفة الاجتماعية والثقافية، وهي تشمل الواجهات المائية وكل الأنشطة العمرانية المرتبطة بخط الساحل المحاذي للمجرى المائي أنهار، بحيرات ، بحار.. إلخ)."(Goodwin, 1999 & Wittmann 2008)، وهذه النطاقات العمرانية تتمتع بصفات طبيعية متميزة تضفيها عليها تلك المجاري المائية، كما أنها تخلق نوعا من الارتباط بين النطاق العمراني ومسطح المياه الطبيعي، وترتبط تلك النطاقات بالعديد من القيم الطبيعية والبيئية والجمالية حيث أنها ترتبط بشبكة من المساحات الخضراء والمزروعة تقوم بالمهام البيئية والمعنوية داخل العمران فتعمل على تحقيق الترابط بين أجزائه، وتقوم بدور كبير في تحسين الظروف المناخية للكتلة العمرانية وترتبط بالعديد من الأنشطة الإنسانية الترفيهية والاقتصادية (Dee, Catherine, 2005).

تتمتع النطاقات العمرانية الساحلية بالعديد من الخصائص والملامح التى تميزها على المستوى العمراني والتى نتجت عن العلاقة التبادلية بين المحتوى البيئي وخصائصه (المجرى المائي والبيئة الطبيعية المرتبطة به) وبين النطاق العمراني المرتبط به وسماته، ويمكن بلورة أهم تلك الخصائص فيما يلي (Breen, Ann & Rigby, Dick, 1994):

* الشخصية المتميزة للمكان والانطباع الذهنى القوى لدى الزائرين.
* التكامل بين البيئة الطبيعية والعمرانية ، تكامل وتجانس الاستعمالات والوظائف.
* سيطرة المشاه في مسارات الحركة والفراغات العامة المرتبطة بالنطاق.
* التكامل والتجانس بين الأنشطة والوظائف السائدة بالنطاق

(سياحى، ترفيهي، تجاري) لتشكل نقاط جذب متميزة.
* سيطرة الاستعمال العام من الجمهور والزائرين (محتويات موجهة ومخصصة للعامة).

مع التطورالعمراني للمدن وما تعانيه تلك النطاقات من تدهور للخصائص الطبيعية وسيطرة وتداخل الأنشطة الاقتصادية الملوثة للنطاق الساحلي بصريا وبيئيا، ومشكلات التلوث البيئي التي تهدد الحياة البرية المرتبطة بالمكا، والعديد من مظاهر التدني وسوء المظهرالحضاري، وغيرها من الأوضاع الراهنة التى تؤثر سلبيا على قيمة النطاق الساحلي وأهميته كنواة عمرانية طبيعية متميزة، تبلورت سياسات ومخططات لإحياء تلك النطاقات واسترجاع مظهرها الطبيعي المتميز والمحافظة على قيمتها البيئية والعمرانية والاستفادة منها كأحد دعائم التنمية المستهدفة لنطاقها الأشمل محليا وإقليميا، ومن ثم يتناول البحث دراسة ومراجعة الأدبيات النظرية ودراسات الحالة التي تناولت تلك السياسات لاستخلاص المنهج المقترح.

٢– إحياء وتنمية النطاقات العمرانية الساحلية

إحياء النطاقات الساحلية وفقا لـ (Goodwin, 1999) هى العملية التى تبدأ برغبات وتطلعات السكان لتحسين وتطوير نطاقاتهم العمرانية الساحلية، حيث تعتمد المخططات الاستراتيجية لتنمية النطاقات الساحلية على رؤية وتصور للمجتمع تضع من خلاله المقترحات لتحقيق الرغبات والطموحات المستقبلية للنطاق الساحلي، حيث يتطلب المضي قدما خلال مجموعة من المراحل التخطيطية والمراجعات التشاركية من المجتمع للتوافق على مخطط تنموى لتلك النطاقات، والذي يتطلب تنفيذه مساهمة القطاعات المختلفة العامة والخاصة، كما يتطلب إعداده قرارات استثمارية، ويجب أن تمر عملية إحياء وتنمية النطاقات العمرانية الساحلية بمجموعة المراحل التالية:

٢–١– صياغة الرؤية

تبدأ تلك الرؤية بوضع مجموعة من المبادئ التى تحدد الخصائص والسمات التى يجب أن يكون عليها النطاق الساحلي، حيث ترسم الإطار العام الموجه لمخططات الإحياء العمراني للنطاقات الساحلية، ويشارك فيها جميع الأطراف ذات الصلة وأصحاب المصلحة بالمجتمع المحلي، كالأجهزة التنفيذية والإدارة المحلية والسكان والجهات الاستشارية المتخصصة، حيث يقدم كل منهم طموحاته وتطلعاته ورغباته فيما يجب أن يكون عليه ذلك النطاق ويتم الاتفاق على صياغة تلك السمات والخصائص التى تشكل وتجسد الإطار العام الذي يميز النطاق العمراني الساحلي (Taylor Cullity Lethlean,2007)، والذي يجب أن يمثل:

* **بيئة متصلة:** التواصل والاتصال بالبيئة الطبيعية واستمرارية الرؤيا وتوفير محاورالاتصال الآمنة والمناسبة.

* **مقصد حقيقي:** إحتوائه على العديد من الخدمات العامة التى تعظم من استمتاع الزائروتشغل كامل النطاق الساحلي.

* **وجهات متسلسلة:** وجود أنوية متتالية للأنشطة العامة تجذب السكان وتثرى تجربة الزائر وتترك انطباع ذهنى قوي.

* **فراغ عام مرن:** توفير نطاقات عامة تستوعب العديد من الأنشطة الترفيهية والاحتفالية والأحداث المجتمعية الجاذبة.

٢–٢– تحليل الوضع الراهن

تهدف مرحلة دراسات تحليل الوضع الراهن إلى رصد وتوثيق خصائص النطاق العمراني الساحلي من الوجهة الإقليمية والعمرانية والبيئية والاقتصادية و الاجتماعية، والتى من خلالها يتم تحديد الإمكانات القائمة والفرص المتاحة ورصد التحديات والمشكلات، ومن ثم صياغة مقترحات وبدائل التطوير والتنمية، ويشمل تحليل الوضع الراهن الدراسات التالية:

٢–٢–١– النطاق الأشمل / المحتوى الإقليمي

التعريف بالنطاق العمراني الساحلي والموقع الجغرافي، والعلاقات المكانية بالنطاق الأشمل، ثم دراسة المنظور الإقليمي للنطاق الساحلي من حيث الرؤية الإقليمية ومدى مساهمته في مخططات التنمية السياحية والاقتصادية، دراسة

منظور المدينة للنطاق الساحلي ودوره في بلورة الرؤية المستقبلية لها وأهميته في مشروعات التطوير والارتقاء والعلاقات التبادلية بمنطقة وسط المدينة، دراسة الخصائص الاجتماعية الاقتصادية للسكان، معدلات النمو المتوقعة، استخلاص أهم الفرص والإمكانات المتاحة بالنطاق الساحلي ليمثل نواة عمرانية محلية وإقليمية متميزة.

٢-٢-٢- التحليل العام

يهدف التحليل العام للنطاق العمراني الساحلي إلى رصد وتوثيق الخصائص والسمات العمرانية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية السائدة بالمكان، والتى تشكل في مجملها قاعدة البيانات الأساسية لمشروع الإحياء ومحددات التنمية المستهدفة به، والتى سيتم الاعتماد عليها في صياغة المخططات الاستراتيجية والتنفيذية.

يمكن تصنيف التحليل العام إلى الدراسات التالية:

* دراسات الطبوغرافية والنواحي الجيولوجية.
* دراسة الحياة البرية والغطاء النباتي.
* دراسة شبكة الطرق ومسارات الحركة.
* دراسة السمات والخصائص العمرانية (المداخل – الأنوية البصرية والوظيفية – الحدود ومسارات المشاه – العلامات المميزة)، شكل رقم (١).

شكل رقم ١ – دراسة السمات والخصائص العمرانية للنطاق الساحلي بمدينة جوسفورد ، والذي يشمل دراسة استعمالات الأراضي والأنوية الوظيفة والحدود ومسارات المشاه (Taylor Cullity Lethlean,2007)

٢-٢-٣- الإمكانات والفرص القائمة

استخلاص مكامن الفرص والإمكانيات القائمة بالنطاق الساحلي والتى يمكن تصنيفها إلى:

* مجموعة القيم الكامنة.
* سلسلة الأنوية البصرية والوظيفية.
* مقومات التنمية السياحية والاقتصادية.

والتى تعد في مجملها أحد أهم الرواسم الرئيسية لمخطط الإحياء والتنمية، فضلا عن أنها تشكل الملامح والعناصر الأساسية في منظومة الطابع العمراني السائد بالمنطقة، ومنها تتبلور المحددات التصميمية لمخطط تنمية وإحياء النطاق العمراني الساحلي.

ويوضح الشكل رقم (٢) الفرص القائمة بالأنوية الوظيفية والبصرية على امتداد الشريط الساحلي بمدينة "جوسفورد" والتى تبعد ٧٠ كم شمال مدينة سيدني – استراليا والتى تتمثل في مقترحات للاستفادة من إيجابيات البيئة الطبيعية والعمرانية المرتبطة بالنطاق الساحلي فتشكل فرص التنمية المستقبلية به.

شكل رقم ٢ – تحليل الإمكانات وفرص التنمية للنطاق الساحلي بمدينة جوسفورد (Taylor Cullity Lethlean,2007)

٢-٢-٤- التحديات ومعوقات التنمية

تتمثل في التحديات القائمة بالنطاق العمراني الساحلي ويعد كل منها أحد محددات التنمية المستهدفة به مثل المشكلات البيئية المرتبطة بالمحتوى المائي، المشكلات العمرانية المرتبطة بشبكات الحركة وتداخل الاستعمالات وافتقاد الطابع المميز والمظهر الحضاري، المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

٢-٣- استشارة المجتمع

هي المرحلة المحورية في مخططات إحياء وتنمية النطاقات الساحلية، حيث يعرض فيها نتائج دراسات تحليل الوضع الراهن في صورة (تحليل رباعي: يحدد نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر) على الأطراف ذوي الصلة من المجتمع المحلي، حيث تصنف إلى مجموعات عمل متخصصة كل منها معنى بمجموعة من القضايا المرتبطة بالنطاق الساحلي، وطبقا لـ (Mohammadi, Hamid, 2010) فإنه من الأهمية بمكان مشاركة المجتمع في مشروعات التنمية العمرانية للوصول إلى رؤية تشاركية متوافقة بيئيا وعمرانيا واجتماعيا واقتصاديا، تقوم بطرح بدائل للحلول، وتحدد أولويات المشروعات ومراحل العمل، وتوجه مخططات التنمية إلى تضمين مقترحات ورؤى فعلية وواقعية. وتتنوع الفئات المشاركة من المجتمع فيسهم فيها القطاع الخاص والإدارة المحلية والتنفيذية ومنظمات المجتمع المدني والسكان المحليين، ويشكل مجلس استشاري لإدارة مشروع إحياء وتنمية النطاق الساحلي كما يقوم بدور رئيسي في مراحل التقييم والمتابعة والتنفيذ، وتتكون استشارة المجتمع من مجموعة من المراحل هي: (HDR Engineering Inc. 2013)

١- ورشة تحليل البيانات وتقييم الوضع الراهن (وتضم كافة الأطراف المعنية وذات الصلة) شكل رقم (٣).

شكل رقم ٣ – ورش عمل استشارة المجتمع لتنمية النطاق الساحلي بمدينة أيوا Iowa City، (HDR Engineering , Inc. 2013)

٢- مقابلات شخصية محددة (وتضم قيادات شركاء التنمية في مختلف المجالات المتخصصة).

٣- ورشة صياغة الرؤى ومقترحات التنمية وبدائل المشروعات (وتضم كافة الأطراف المعنية وذات الصلة).

يوضح الشكل رقم (٤) مخرجات المرحلة الثالثة من استشارة المجتمع حيث يتم صياغة الركائز الرئيسية لمخطط إحياء وتنمية النطاق الساحلي مثل: خلق أنوية وظيفية وبصرية قوية، مسارات مستمرة للتنزه، تحقيق اتصال قوي بالنطاق الأشمل – خلق مواقع للانشطة العامة الاحتفالية، وهكذا.

شكل رقم (٤) – الاتفاق حول مرتكزات مخطط الإحياء Key Moves في استشارة المجتمع للنطاق الساحلي بمدينة جوسفورد، (Taylor Cullity Lethlean,2007)

٢-٤- تضمين الاعتبارات والأسس التصميمية

هي المرحلة التى تسبق وضع التصميمات المقترحة بالمخطط العام، فبعد الاتفاق على الرؤية المستقبلية بمشاركة المجتمع وصياغة بدائل المشروعات ومقترحات التنمية المستهدفة بالنطاق الساحلي، يجب دراسة الأسس والمعايير الواجب أخذها في الاعتبار عند تصميم وتخطيط مقترحات التنمية المستهدفة والتى تتعلق بالجوانب العمرانية والبيئية والاقتصادية والسياحية وهي:

٢-٤-١- الاعتبارات العمرانية

ترتبط هذه الاعتبارات بالملامح العمرانية والطبيعية للنطاق الساحلي وكذلك نوع الأنشطة التى ترتبط به وعلاقتها بشبكات الحركة والهيكل البصري العام للنطاق، وتتناول مجموعة الاشتراطات والأسس التى تحدد أساليب التعامل مع تلك النطاقات في إطار تحقيق الأهداف والمبادئ السابقة وتشمل:

*** أسس توزيع واختيار الأنشطة والوظائف**

تعتمد الاستراتيجية العامة لوضع مخططات استعمالات الأراضي وتوزيع الأنشطة الواقعة في النطاق العمراني الساحلي على ارتباطها بالمسطح المائي وخصائصه ومتطلبات حمايته والمحافظة على خصائصه وقيمه البيئية من جهة ومتطلبات التكامل والترابط الوظيفي مع النطاق العمراني الأشمل للمدينة من جهة اخرى، وأهمها:

* إيجاد التوازن الدقيق بين أحقية وجدارة الاستخدامات المختلفة في التواجد بتلك النطاقات، من خلال تناول النطاق العمراني الساحلي باعتباره فراغا معيشيا لكل سكان المدينة (Hradilova, 2012) يسمح بتجمعهم حوله ورؤيته والاقتراب منه والتمتع بسماته الطبيعية المتميزة، لذلك من اهم اعتبارات توزيع الأنشطة والاستخدامات على امتداد النطاق الساحلي هو"سيطرة أو سيادة الاستعمال العام على الخاص".

* مراعاة أن تأخذ الفراغات المفتوحة والمسطحات الخضراء أولوية في شغل تلك النطاقات خاصة المواقع المطلة على المجرى المائي مباشرة وأن تدمج ضمن النسيج العمراني المطل عليه ، بينما تأتي أنشطة الإسكان والتجارة والصناعة في مؤخرة تلك الاستعمالات، وذلك لتحقيق سيكولوجية اجتماعية صحية تلبي حاجة السكان الفطرية لإرتياد وخبرة الأماكن المفتوحة التى تجمعها ببيئات جديدة متعددة ومتنوعة تحقق قدرا من التوازن النفسي لسكان البيئات المبنية.

كذلك تطوير تلك المناطق المفتوحة على الحواف المائية كحدائق النطاقات المائية (Waterfront park) (Riverfrontbook.pdf) 2002)،كما بالشكل رقم(٥)، حيث ترتبط تلك الحدائق بالنسيج العمراني للمدينة من فراغات عمرانية مفتوحة يجعلها جزءا لا يتجزأ من المدينة ويعمل على ارتباط هذا المحور الترويحي بمحاورالحركة في المدينة مما يتطلب إعادة تخطيط هذه المحاور من حيث المسارات خاصة المحاذية للمسطح المائي، وأماكن انتظار السيارات وربط نظام النقل العام بالمنطقة الترويحية.

شكل رقم٥ – تحليل الإمكانات وفرص التنمية للنطاق الساحلي بمدينة فارجو، فريق المعهد الأمريكي للمعماريين (Riverfrontbook.pdf, 2002)

* يجب توفير نوعيات من الفراغات الخارجية التى تلائم الأنشطة المقترحة لأعداد كبيرة من السكان كالمسارح المكشوفة والمعارض الفنية، على أن تتدرج هذه الفراغات تبعا لخصوصيتها ونوعيتها بدءا من منسوب الطريق وحتى منسوب المسطح المائي، وتتميز هذه الأنشطة بتوجهها الثقافي الترفيهي.

* يجب أن تتسم تلك النطاقات بالتنوع بين الأنشطة والاستعمالات التى تحقق التوازن بين العام والخاص، بين الريفي والحضري، بين المقياس الإنساني الحميم والفخيم، بين المزدحم والهادئ،... وهكذا مما يعزز من جاذبية وقيمة تلك النطاقات (ElKourany, 1994).

* إحياء النطاق كبؤرة جاذبة داخل المجتمع في الاحتفالات والمناسبات، فيشارك في الأحداث الهامة كإقامة المهرجانات والمسابقات، التجارة والترفيه، تحديد أنوية متتالية للتجمع

حيث مراكز الأنشطة العامة كالمطاعم والمتنزهات ومناطق الألعاب والمحلات تجارية وغيرها (Hradilova, 2012).

*** أسس تصميم الواجهات الساحلية**

ترتبط هذه الأسس بصفة رئيسية بالاشتراطات والمحددات العمرانية التى تنظم وتوجه عمليات التنمية العمرانية بالنطاقات الساحلية والتى من شأنها التأثير المباشر والتحكم في الطابع البصري للواجهات الشريطية والممتدة بمحاذاة المسطح المائي والتى يمكن تصنيفها إلى ثلاثة مستويات (Timur, Umut, 2013):

أولا: مستوى الواجهة الأكثر اتصالا وقربا بالمسطح المائي والتى تتسم بحساسيتها الشديدة واتصالها الحميم بالمياه والنطاق الطبيعي المرتبط بها، ويميزها انفصالها التام عن النطاق العمراني البنائي وعناصره وهي خاضعة أساسا للقوانين والتشريعات البيئية المعمول بها محليا.

ثانيا: مستوى الواجهة الأعلى والمرتبط بالنطاق العمراني الشريطي الذي تكون بمحاذاة المسطح المائي، والذي يضم الشارع الموازي للمسطح المائي والواجهات المحددة له سواء المباني أو النطاقات الطبيعية، ويميزهذا المستوى تداخل العديد من الأسس والقوانين والاشتراطات البنائية المرتبطة بالنطاق العمراني المطل على الواجهة المائية وعناصره المختلفة (شبكات الحركة والمسارات واتجاهات الرؤية، ... وغيرها).

ثالثا: مستوى الواجهة الخلفية والمرتبطة بخط السماء والتى تشكل البانوراما البصرية المواجهة للمسطح المائي والتى لا ترى إلا من خلاله وهي التى تضفي الطابع العمراني المتميز للنطاق وتشكل الهيكل البصرى العام له (علامات مميزة – حدود بصرية .. وغيرها)

وهذا التصنيف يحدد المنهج والاستراتيجية العامة المحددة لإحياء النطاقات العمرانية الساحلية والتى تخلص إلى أهمية أن يتكامل مستويات الواجهة الثلاث لإنتاج علاقة ثنائية ناجحة بين المحتوى المائي والنطاق العمراني والهيكل البصري العام، وقد أكدت المفاهيم العمرانية أن التكامل بين المستويات الثلاثة يتحقق بالأسس التالية (Krieger, A. 2004):

* ضرورة أن يحقق المستوى الأول للواجهة علاقة ناجحة بالمسطح المائي من خلال استخدام العناصر الطبيعية الخضراء لخلق مناخ مصغر مريح ذو ألوان متجانسة وملامس ومواد مناسبة تحقق تناغما مع المسطح المائي وتؤكده كمحور عام ومفتوح وتعزز من قيمته الجمالية والبيئية (شكل رقم ٦).

* ينبغي أن يتكامل مستوى الواجهة مع النطاق الطبيعي المرتبط بالمسطح المائي بحيث يحقق رؤية مستمرة ومتصلة للمسطح المائي والمساحات الشريطية الممتدة بمحاذاته باعتبارهما وحدة فراغية واحدة متصلة ومتماسكة وبحيث تتحقق رؤيتهما والاقتراب منهما ومراعاة الجوانب التشريعية حتى لا تشكل الاستخدامات المحاذية للمسطح المائي علامات مؤثرة سلبيا على الهيكل البصرى وخط السماء.

* استخدام التقاليد والموروثات الثقافية والمفردات التراثية في تحسين المظهر والطابع البصرى للواجهة المائية، بحيث يتم التأكيد على العلامات البصرية المتميزة المعبرة عن هوية المكان فتسيطر تلك العلامات على خط السماء مما يبرز أهمية وشخصية النطاق ويدعم من قيمته الثقافية والحضارية.

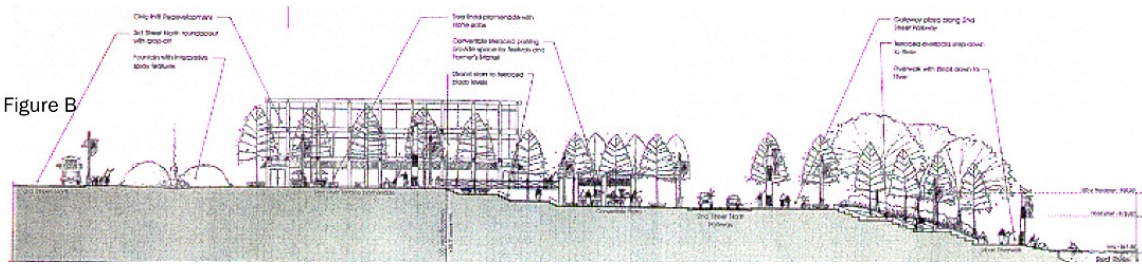

شكل رقم٦– يحقق استخدام العناصر الطبيعية الخضراء علاقة متكاملة ومتوافقة بيئيا وجماليا ووظيفيا مع المسطح المائي (Riverfrontbook.pdf, 2002)

٢-٤-٢- الاعتبارات البيئية

ترتبط تلك الاعتبارات بالإمكانيات الطبيعية والموارد والقيم البيئية الكامنة بالنطاق الساحلي والتى يستمد بعضها من علم البيئة (الإيكولوجي) والمفاهيم المستحدثة لتنمية الطبيعة داخل العمران وتهدف إلى حماية المحتويات الطبيعية والحفاظ عليها وعلى استمرار التنوع والإنتاجية النباتية والحياة البرية، كما تهدف الأسس والاعتبارات البيئية إلى خلق نطاقات عمرانية ساحلية (نظيفة، خضراء، متنوعة العناصر، غنية ومفتوحة، متصلة، متكاملة) وذلك من خلال الأسس التالية: (Dee, Catherine,2005)

* أهمية استغلال كامل الطاقات الكامنة للبيئة الطبيعية المرتبطة بالمجرى المائي، وهو ما يعني تفاعل وتكامل كل الموارد الكامنة بالنطاق مثل سمات السطح والطبوغرافيا ،الخضرة والغطاء النباتي، المناخ السائد، الأشجار والشجيرات السائدة، الحياة البرية، نوعية التربة .. وغيرها.

* الحفاظ على تنوع أوجه الحياة البرية البيئية وتنميتها بالتعامل الواعى مع ملامح وعناصر النطاق الساحلي الطبيعية.

* تشجيع استكمال الحياة العضوية التى تنسجم وتتوافق مع العناصر القائمة والسائدة بالنطاق من خلال تعزيز التنوع الواسع للفصائل المتواجدة (شكل رقم ٧).

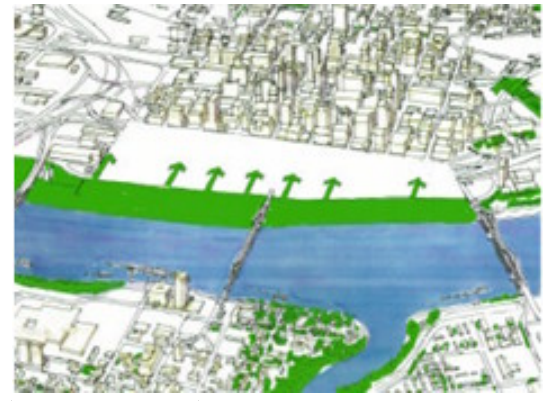

شكل رقم٧ – تحويل المسطحات الخضراء المنفصلة إلى مفهوم الحدائق المائية (waterfront park system) (Urban Design Associate, 2000)

* توفير هيكل مترابط لتنسيق الموقع تقوده إمكانات الموقع الكامنة وتنوع عناصر البيئة وإضافة التنوع دون إخلال بالنظام والتزود باستمرار وعلى التتابع بالخصائص الجمالية التى يتيحها شكل المسطح المائي (شكل رقم ٨)، (Urban Design Associate, 2000).

شكل رقم ٨- تصميم هيكل مترابط لتنسيق الموقع العام يتكامل مع الإمكانات الطبيعية القائمة ويعزز القيمة الجمالية والبيئية (Riverfrontbook.pdf, 2002)

* حماية المجرى المائي من كافة أشكال التلوث البيئي الناتج عن الأنشطة الإنسانية المرتبطة به وتدعيم جوانبه للحماية من تأثير الرياضات المائية وسائرالأنشطة الترفيهية المائية وأخذ التدابيرالبيئية لإقامة مراسي للقوارب والزوارق وغيرها.

٢-٤-٣- الاعتبارات الاقتصادية والسياحية

تعد النطاقات العمرانية الساحلية من أهم مواقع الجذب السياحي لما تحتويه من إمكانات طبيعية وقيم جمالية وبيئية وعمرانية، ويعتمد نجاح مخططات التنمية السياحية على الاستفادة من مقومات الجذب الطبيعية والعمرانية بالنطاقات الساحلية في إطار الوعى بأسس حماية البيئة الطبيعة والمحافظة على التوازن الإيكولوجي وحماية النطاقات العمرانية والبيئات الاجتماعية المرتبطة بها، ولتحقيق الأهداف المرجوة من التنمية السياحة والمتعلقة بجذب الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص عمل جديدة للمجتمع المحلي وتنمية الصناعات التقليدية وتحقيق الاستغلال الأمثل من الموارد الطبيعية وإبراز قيمتها محليا ودوليا، وهناك بعض الأسس الواجب أخذها في الاعتبارلإنجاح تنمية النطاقات العمرانية الساحلية من منظور التنمية الاقتصادية والجذب السياحي (Urban Design Associate, 2000) وهي:

*** تحديد واختيار الأنشطة السياحية**

يرتبط نجاح النشاط السياحي بها بمستويات الأنشطة والخدمات السياحية القائمة (والتى تشمل كل الخدمات التى

تشبع رغبات السائحين وتعزز تجربتهم في زيارة المنطقة مثل الإقامة والنقل السياحي والانشطة الترفيهية والمعروضات من الحرف التقليدية.. وغيرها)، والتى يمكنها أن تؤدى بصفة مباشرة إلى تحقيق زيادة متواصلة في الدخول، وهذا يعنى أن اختيار أنواع الأنشطة بالنطاق العمراني الساحلي سواء لتلبية الاحتياجات التشغيلية أو الوظيفية يعد جوهر التنمية السياحية بتلك النطاقات، فإذا كانت الأنشطة الترفيهية مصحوبة بالخدمات والتسهيلات السياحية ومرتبطة بمعروضات لبعض الصناعات والحرف التقليدية (تذكارات، منسوجات، مصنوعات جلدية، خزف،) فإن ذلك يؤدى إلى نمو كبير في النشاط السياحي ويعمل أيضا على تسويق تلك المصنوعات فيدفع بنمو اقتصادي لسكان المنطقة ونطاقها الأشمل.

ومن ناحية أخرى فإنه يجب الاستعانة بالمغريات السياحية المساعدة لتوفير فرص عمل كبيرة بالنطاق مثل استغلال النواحي الثقافية والحضارية المرتبطة بالنطاق الساحلي فإنشاء المتاحف والمعارض وأسواق الحرف التراثية يضاعف من التدفق السياحي، كذلك يمكن استغلال العادات والتقاليد كالاحتفالات السنوية والمهرجانات والأعياد بإعتبارها من أهم المغريات السياحية، فضلا عن أنها تعمل على زيادة فترة إقامة السائح مما يترتب عليه زيادة الإنفاق السياحي وبالتالى ارتفاع مستوى المعيشة للسكان المحليين.

*** إثراء التجربة السياحية**

إن إثراء التجربة السياحية تعتبر إحدى الاعتبارات التى يهتم بها السائح من خلال التعرف على الأبعاد الاجتماعية والثقافية لسكان المناطق التى يزورها، فالمتعة الذهنية المرتبطة بالمتعة النفسية الترويحية تجعل السائح اكثر رغبة في زيارة المكان مرة أخرى، وهذا يجعل النطاقات العمرانية الساحلية ذات القيمة الطبيعية والثقافية من أغنى المناطق السياحية وأكثرها جذبا للسائحين، و ينبغي إثراء النطاق الساحلي بالقيم الثقافية والحضارية لنطاقه الأشمل، فالارتباط بين النطاق الساحلي والمواقع الأثرية أو المزارات الدينية أو العلامات الحضارية المميزة أو الأسواق التراثية الشعبية المحيطة في غاية الأهمية، ويعتبر من أهم الأدوات الفعالة والمؤثرة في زيادة الحركة السياحية متعددة الأهداف والغايات، وأصبح من أهم أسس التنمية السياحية ضرورة التفاعل بين الأسواق المصدرة للسائحين وبين المنتج السياحي مما يقتضي تنويع أنماط السياحة في المناطق السياحية، فالتنوع في مكونات المنتج السياحي التى تقدمه النطاقات الساحلية من أهم اعتبارات التنمية السياحية بها.

٢-٤-٤- اعتبارت الطرق و شبكات الحركة

تهدف تلك الاعتبارات إلى تعزيز الاتصال بين المحاور الرئيسية بالمدينة ونطاقها الساحلي، وترتبط بالارتقاء بالبنية الأساسية القائمة بتلك النطاقات كشبكات الطرق الرئيسية المؤدية للنطاق والمداخل وأماكن انتظار السيارات، وربطها بالشبكات الداخلية للمدينة والإقليمية حول المدينة، كما بالشكل رقم (٩).

شكل رقم ٩- تعزيز الاتصال بين النطاق الساحلي ومحاور الحركة بالمدينة
(Urban Design Associate, 2000)

ولذلك يجب مراعاة الاشتراطات التالية:

* الاهتمام بمسارات المشاه وتيسير وصولهم لتلك النطاقات وتوفير المناطق المخصصة لهم والتى تخلو من السيارات وترتبط بنظيرتها من المراكزالحضرية القريبة ووسط المدينة على الأخص، وتوفير مسارات عامة لركوب الدراجات والتنزه ومواقع للمشاهدة والرؤية المباشرة للنطاق الساحلي وتوفير المفردات التصميمية المناسبة لتنسيق تلك

المسارات (شكل رقم١٠) والمساعدة على جذب السكان إلى النطاق الساحلي، (Urban Design Associate 2000).

شكل رقم ١٠- توفير عناصر اللاندسكيب الجاذبة والمتوافقة مع أهداف الترفيه والتنزه والاستمتاع بالمجرى المائي (Urban Design Associate, 2000)

* السعي إلى تقليل طرق السيارات المطلة على المجرى المائي والاستفادة من الطرق الحدائقية Park Ways والتي تخصص للمشاه فتحقق تجانسا وتكاملا وحماية مطلوبة لتلك النطاقات شديدة الحساسية للتدهور وعوامل التلوث البيئي.

ضرورة وجود طريق مشاه مستمر بمحاذاة المجرى المائي لدعم الاتصال والترابط والتكامل الطبيعي والفراغي بين المجرى المائي ونطاقه العمراني المباشر، ولجعل النطاقات سهلة الوصول وآمنة ومناسبة لحيز القادرين كقطاع مفتوح بالمجتمع لأنها تمثل نقاط الجذب والتجمع الرئيسية بالمدينة.

٢-٥- التصميم المقترح / المشروعات

يتم اختيار وتصميم المشروعات الملائمة وفقا للاعتبارات والأسس التصميمية العمرانية والبيئية والاقتصادية، ووفقا لخصائص وسمات ومحددات المكان وكذلك وفقا للرؤية التشاركية للمجتمع بفئاته المختلفة والمرتبطة بالنطاق الساحلي، ويتم تقديم التصميمات المعمارية والعمرانية المطلوبة لكل مشروع (شكل رقم ١١)، وكذلك دراسة الجدوى الخاصة به، ويحدد الموقع والمسطح والفئات المستهدفة والميزانية المطلوبة وآليات التمويل والشراكات المقترحة وغيرها، ويتم طرح المشروعات النهائية للمجتمع (الجهات التنفيذية والإدارية) للمراجعة والتقييم وبيان مدى تحقيقها للأهداف والمبادئ المتفق عليها.

٢-٦- مراحل التنفيذ

تعتمد مراحل التنفيذ للمشروعات على عدة عوامل منها مدى إتاحة التمويل المطلوب للتنفيذ، نوعية التجهيزات المطلوبة بالبنية الأساسية والتسهيلات والإجراءات القانونية، أهميته بالمخطط العام للتنمية، أهميته في تحقيق أهداف اجتماعية اقتصادية بالإضافة إلى الأهداف العمرانية والبيئية وتأثيره المباشر على النطاق المحلي والإقليمي معا، توافق شركاء التنمية على أولويته للتنفيذ، مدى الاحتياج إليه لوقف تدهور واستنزاف بيئي يهدد موارد المكان الطبيعية، ويتم صياغة معايير الاختيار لترتيب أولويات المشروع والاتفاق على ترتيبها بمراحل التنفيذ المختلفة مع شركاء التنمية وأطراف ذوي الصلة بالمجتمع (Taylor Cullity Lethlean, 2007).

شكل رقم ١١- تصميم المشروعات المقترحة بالنطاق الساحلي بمدينة جوسفورد (Taylor Cullity Lethlean,2007)

٢-٧- التقييم والمتابعة

يتم تقييم ومتابعة التنفيذ بالمشروع بصفة مستمرة ودورية للوقوف على الآثار الإيجابية والسلبية لمراحل التنفيذ ورصد التغيرات السلبية التى قد تطرأ على المكان ونطاقه الأشمل بيئيا واجتماعيا وعمرانيا ومن ثم التدخل للحد من تلك السلبيات وإجراء التعديل المطلوب، كما ترتبط تلك المرحلة بتقييم منهجية العمل بالمشروع بصفة عامة وإجراء التطوير والتحسين المستمر في تفعيل الشراكة المجتمعية في جميع مراحل المشروع، وكذلك تحقيق الأهداف المنشودة من المشروع، ويوضح الشكل رقم (١٢) مراحل المنهجية المقترحة لإحياء وتنمية النطاقات العمرانية الساحلية.

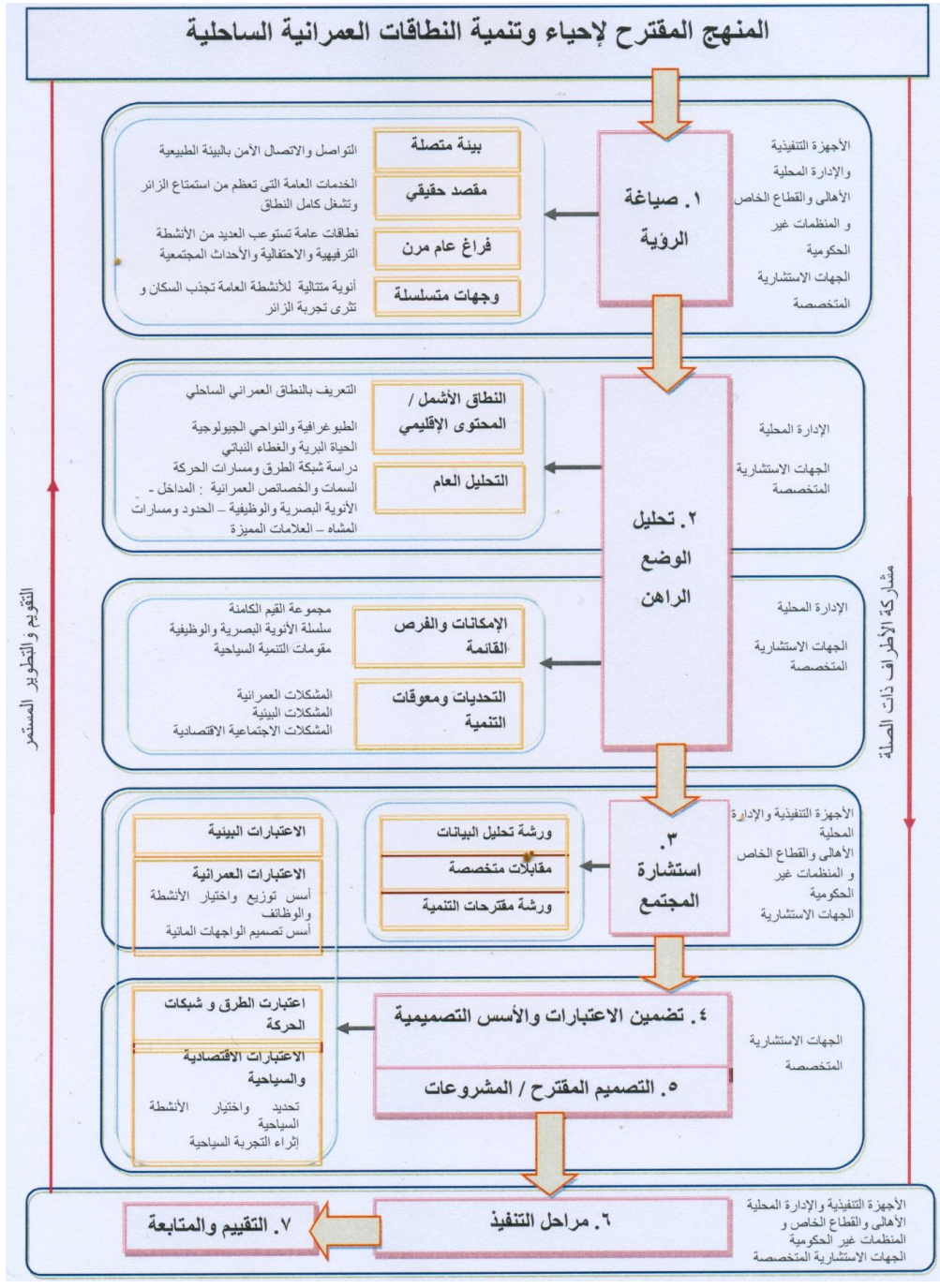

شكل رقم ١٢- المنهج المقترح لإحياء وتنمية النطاقات العمرانية الساحلية

٣- دراسة حالة مشروع إحياء وتنمية الساحل الجنوبي لمحمية بحيرة قارون- محافظة الفيوم

في إطار أهداف البحث لتطبيق واختبارالمنهج النظري المقترح في مشروع إعداد المخطط التنفيذي لإحياء وتنمية الساحل الجنوبي لمحمية بحيرة قارون، والذي كلف به الباحثين من قبل الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإجراء التنسيق اللازم مع محافظة الفيوم لتشكيل واختيار شركاء التنمية ويرأسها محافظ الفيوم ومجموعة ممثلة للأجهزة التنفيذية والإدارية بالمحافظة وممثلين للمجتمع المحلي كملاك الأراضي وبعض المشروعات السياحية وكذلك مجموعة تمثل الجهات الفنية المتخصصة كهيئة التخطيط العمراني وجامعة الفيوم، تم إجراء مراحل الإعداد للمشروع وفقا للمخطط النظري المقترح وصولا لمرحلة تصميم المشروعات والتى تلاها توقيع بروتوكول للتعاون بين محافظة الفيوم وجامعة الفيوم وذلك تمهيدا لاستكمال مراحل التصميم والتنفيذ، وفيما يلي تطبيق مراحل المنهجية المقترحة لإحياء وتنمية الساحل الجنوبي لبحيرة قارون- محافظة الفيوم.

المنهج المقترح لإحياء وتنمية الساحل الجنوبي لمحمية بحيرة قارون – محافظة الفيوم

*** المرحلة:**

٣-١- صياغة الرؤية

- الأطراف المشاركة

مجموعة ممثلة لكل من: محافظ الفيوم - الأجهزة التنفيذية - الإدارة المحلية - ملاك الأراضي - ملاك المشروعات السياحية - الهيئة العامة للتخطيط العمراني- جامعة الفيوم (الباحثين)

- المخرجات

تبنت ورشة العمل الأولى لشركاء التنمية صياغة الرؤية المستقبلية للمشروع من رؤية التنمية الاستراتيجية لمحافظة الفيوم والتى تنص على:"الفيوم قاطرة السياحة البيئية فى مصر"، وتعتمد على إمكانية تعظيم الإستفادة من مقومات وإمكانات المحافظة بفكر الاستدامة دون إهدار لتلك المقومات إضافة إلى أنها تحمل في مضمونها علاج لأوجه القصور والمشكلات القائمة في بعض قطاعات التنمية بما يمكنها من المشاركة في دفع عجلة التنمية دون إعاقه، وترمي الرؤية إلى إظهار القدرة التنافسيه لها عما يجاورها من محافظات الاقليم وتحديد هويتها ودورها المميز فى أقليمها وعلى المستوى الوطنى مما يجعلها نقطة جذب لكثير من الاستثمارات التى تدفع بتنمية المحافظة نحو أفاق المستقبل، وقد اعتمدت صياغة الرؤية المستقبلية لمحافظة الفيوم على الدور المميز والفعال التي تلعبه على المستوى الإقليمي كواحدة من أكبر وأهم محافظات السياحة الداخلية في مصر وكونها احد المحافظات المميزة التي يمكن ان تكون نقطه انطلاقه ومركز للسياحه البيثيه. ومن ثم تحتاج الفيوم إلى تعزيز قوتها التنافسية وموقعها على الخريطة السياحية والإستثمارية، ويمكن أن تكون السياحة البيئية النشاط القائد لإقتصاد المحافظة وخدماتها المركزية من زيادة للفنادق والعمالة السياحية وكذلك فرص عمل بمناطق السياحة البيئية والصناعية والخدمية والترفيهية المقترحة، وتحقيق التوازن بين التنمية المستدامة وحماية النظم البيئية من جانب وتنشيط الحركة السياحية البيئية فى المحافظة من جانب آخر،(الهيئة العامة للتخطيط العمراني ٢٠١١) ومن ذلك المنطلق انطلقت الرؤية المستقبلية للنطاق العمراني الساحلي لمحمية بحيرة قارون وفقا للاعتبارات التالية:

* منطقة محمية بحيرة قارون وأهميتها كنواة رئيسية للتنمية المستقبلية في مجال السياحة البيئية والخدمات الإقليمية.

* الحاجة إلى بلورة دراسات ورؤى تفصيلية عن إمكانيات وفرص التنمية القائمة بالنطاقات الساحلية شمال وجنوب البحيرة.

* الوضع الراهن للنطاق الساحلي الجنوبي للبحيرة والذي يملك فرصا قائمة وإمكانيات هائلة للتنمية السياحية (فنادق – قرى سياحية – نوادي – خدمات سياحية .. وغيرها)، وفي الوقت نفسه يعاني من التدهورالبيئي والبصري وسوء

الاستخدام وتدنى للمظهر الحضاري.

* إمكانية ربط مشروع إحياء النطاق الساحلي الجنوبي للبحيرة بمواقع للتراث المحلي التقليدي (كقرية تونس للخزف) ومواقع للتراث الثقافي كقصر قارون، ومواقع للأنشطة التقليدية كعزبة شكشوك – قرية الصيادين.

ومن ثم تبلورت الرؤية المستقبلية لمنطقة الساحل الجنوبي لمحمية بحيرة قارون ليكون "أحد أهم الأنوية والمرتكزات التنموية السياحية لمحافظة الفيوم ولإقليم شمال الصعيد" حيث يشكل بخصائصه ومميزاته الطبيعية والعمرانية والسياحية الراهنة تنوعا فريدا يدعم المجتمع المحلي للمحافظة اقتصاديا واجتماعيا.

***المرحلة:**

٣-٢- تحليل الوضع الراهن

- الأطراف المشاركة

مجموعة ممثلة لكل من: محافظ الفيوم – الإدارة المحلية – ملاك الأراضي – ملاك المشروعات السياحية – الهيئة العامة للتخطيط العمراني – جامعة الفيوم (الباحثين)

- المخرجات:

٣-٢-١- النطاق الأشمل والمحتوى الإقليمي

تقع محافظة الفيوم فى الصحراء الغربية فى الجنوب الغربى من محافظة القاهرة وعلى مسافة ٩٠ كم منها، وهي إحدى المحافظات الثلاث المكونة لإقليم شمال الصعيد بجانب كل من محافظتى المنيا وبنى سويف، حيث استأثرت محافظة الفيوم بنحو ٣٣.٨% من مساحة الإقليم وحوالي ٢٧.٨% من سكانه (حسب التقديرات الأخيرة حوالي ٨.٩ مليون نسمة عام ٢٠٠٦) (الجهاز المركزى للتعبئة العام والإحصاء ٢٠٠٩)، وطبقاً لإستراتيجية التنمية الشاملة لإقليم شمال الصعيد تعد محافظة الفيوم مركز تنمية إقليمي ومدينة الفيوم الجديدة وكوم أوشيم مركز تنمية رئيسي، بينما اعتبرت منطقة محمية بحيرة قارون مركز خدمات إقليمي، كما تم تقسيم الإقليم إلى ٦ مناطق تنمية مقترحة كانت المنطقة الأولى فيها(منطقة شمال بحيرة قارون ومناطق قوته وشمال شرق قارون وشمال بحروهبي وكوم أوشيم) ويوضح شكل رقم (١٣) أهمية موقع بحيرة قارون الممتد ليشمل ثلاث مراكز كبرى من المحافظة، كما يوضح شكل رقم (١٤) الأهمية الإقليمية لمنطقة بحيرة قارون (الهيئة العامة للتخطيط العمراني ٢٠١١).

شكل رقم ١٣- محمية بحيرة قارون والعلاقات المكانية بمراكز محافظة الفيوم (الهيئة العامة للتخطيط العمراني ٢٠١١)

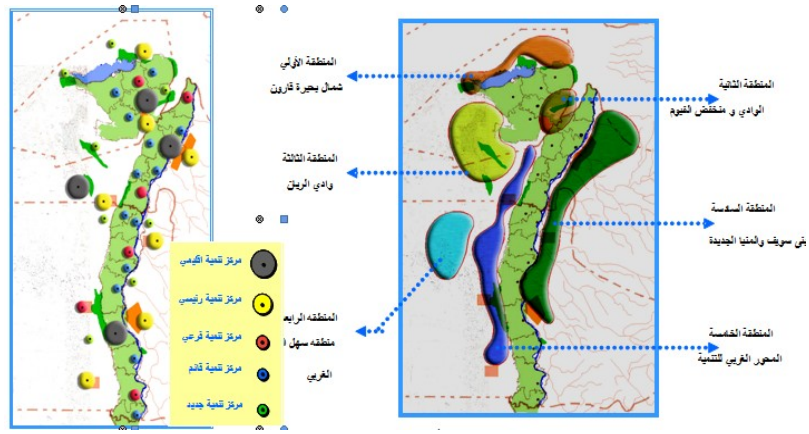

شكل رقم ١٤- مناطق التنمية المقترحة بإقليم شمال الصعيد والأدوار الوظيفية للتجمعات القائمة والمقترحة بالإقليم، والتى توضح كل منها أهمية النطاق الساحلي لبحيرة قارون كأحد محاور التنمية ومراكز الخدمات الإقليمية

ومن الوجهة السياحية والبيئية تتنوع البيئات المختلفة بمحافظة الفيوم حيث تقدم تلخيصا بليغا للنظم البيئية المختلفة للبيئة المصرية والتي انعكست في شكل أنشطة وثقافات متباينة وهذه البيئات الثلاثة هي البيئة الصحراوية والبيئة الريفية الزراعية والبيئة الساحلية والتي تشكل فيما بينها خليطا بديعا من إمكانيات الأنشطة السياحية مثل: **أنشطة البراري الصحراوية** كمخيمات السفاري وركوب الجمال (الساحل الشمالي لمحمية بحيرة قارون)، **الأنشطة الريفية** كالحرف اليدوية والاستمتاع بالطابع الريفي المصري (قرية تونس والمناطق الريفية بالساحل الجنوبي للبحيرة)، **الأنشطة الساحلية** كالسباحة والصيد ومراقبة الطيور التى تنتشرعلى ضفاف بحيرة قارون شمالا وجنوبا، ومن ثم تعد النطاقات الساحلية المرتبطة ببحيرة قارون من أهم المقومات السياحية على مستوى محافظة الفيوم وإقليم شمال الصعيد، وإذا ما أحسن استغلال هذه المقومات تصبح محافظة الفيوم من المناطق الواعدة لمستقبل الاستثمار السياحي في مصر.

التحليل العام

تقع بحيرة قارون بين خطى عرض٢٤ ٢٩و٣١ ٢٩ شمالا وخطى طول٢٠ ٣٠ شرقا وهى عبارة عن بحيرة داخلية تقع في الطرف الشمالي الغربي لمنخفض الفيوم ويحيط بالبحيرة من الشمال جبل قصر الصاغة ومن الغرب جبل قوتة ومن الناحية الشرقية والجنوب الأراضي الزراعية (الشربيني ١٩٩٢)، يمتد النطاق الساحلي للبحيرة بطول ٣٨ كم ليقع إداريا ضمن ثلاثة مراكز بالمحافظة هي سنورس، أبشواي، يوسف الصديق، وتبعد البحيرة٢٠ كم عن الفيوم، و٨٠ كم عن القاهرة(هيئة تنشيط السياحة ٢٠٠٦).

٣-٢-١- الطبوغرافية والنواحي الجيولوجية

تعد بحيرة قارون من البحيرات الضحلة، حيث يصل متوسط عمق المياه بها إلى ٧.٥ م ويتراوح عمقها (من ٥ م في الشرق إلى١٢ م في الغرب) ومنسوب سطح المياه فيها (-٤٥م) ويبلغ أقصى طول للبحيرة حوالي ٤٥ كم بينما أقصى عرض لها حوالي ١١ كم وتتراوح نسبة الملوحة فيها من ٠.٠٣٢ إلي٠.٠٣٥ جم/لتر وقد بلغت نسبة البخر حوالي ٨٢% من المياه الداخلة، تقدر سعة البحيرة بحوالي ١١٥٥ مليون متر مكعب عند منسوب (- ٤٥ م) تقريباً، تستقبل "بحيرة قارون" سنوياً من ٥٥٠:٥٠٠ مليون متر^{٣} من مياه الصرف المحلية، وتعتبر هذه المصارف خاصة مصرف البطس ومصرف الوادي وإثنى عشر مصرفا آخر(شكل رقم ١٥) هي المصدر الأساسي لتلوث مياه البحيرة بمخلفات الصرف الصحي الزراعي والمسئولة عن دخول كافة أنواع الملوثات خاصة مبيدات الآفات والأسمدة وغيرها من الكيماويات إلي مياه البحيرة مما يشكل خطورة بالغة حيث إن بعض الكائنات التي تعيش فيها كالأسماك لها القدرة على امتصاص تلك المواد السامة وتركيزها في أنسجتها ومن ثم تنتقل عن طريق سلاسل الغذاء إلى الكائنات الأخرى ومنها إلى الإنسان، (محمود صدقي، وآخرون ١٩٩٩)،

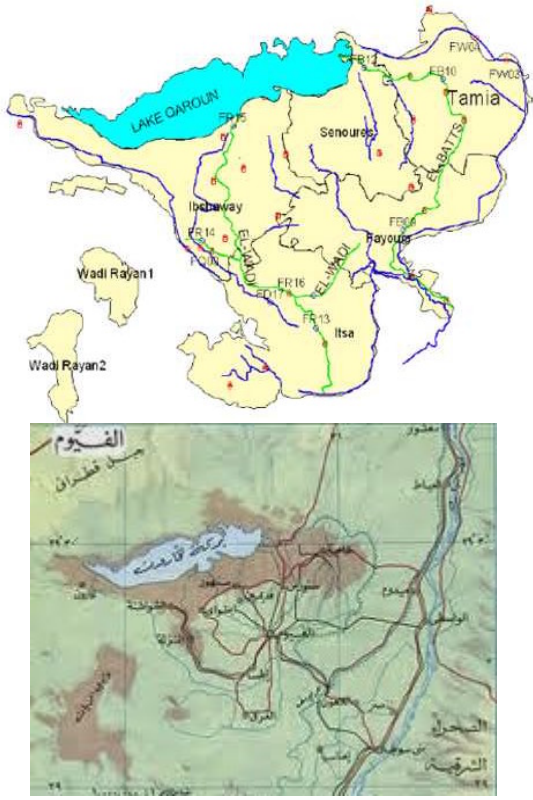

شكل رقم (١٥) الخريطة الطبوغرافية لمنخفض الفيوم ومجموعة المصارف التى تغذي بحيرة قارون بنحو ٦٩% من مياه الصرف بالمحافظة

وقد تبين أن هذه المصارف تغذى بحيرة قارون بحوالى ٦٩% من مياه الصرف بمحافظة الفيوم، وبسبب كونها محدودة المساحة، فلا يمكن أن تتلقي من مياه الصرف إلا قدراً محدوداً فكل زيادة تؤدي إلى ارتفاع منسوب البحيرة عن مستواها العادي وبالتالي فإن كل ارتفاع يؤدي إلى أن تغطي هذه المياه المالحة المناطق المنخفضة المتاخمة وتغرقها، كما تغزو النطاق الأعلى منسوباً بالنشع والرشح الأمر الذي يؤدي إلى ملوحتها وقلويتها وبالتالي فسادها وتحولها إلي بور وبراري،(جهاز شئون البيئة ٢٠٠٧).

٣-٢-٢-٢- الحياة البرية والغطاء النباتي

يوجد بالبحيرة بعض المستنقعات المائية التي تحتوي على مجموعات نباتية متنوعة تتوافد إليها كثير من الطيور المهاجرة والمقيمة في فصل الشتاء، كما توجد منطقة بطن البقرة في منتصف الساحل الشمالي وهى ساحل رملي تبلغ مساحتها حوالي٣٦ كم^{٢}، وجزيرة القرن الذهبي في منتصف البحيرة ومساحتها حوالي ١.٥ كم^{٢}، وتتجمع وتبيض على هذه الجزيرة ما لا يقل عن٢٠ ألف طائر من طيور النورس سنويا من شهرأبريل إلى يونيو، وتجمعات من الحمام البري بالإضافة إلى الضب المصري والورل وغيرها،(جهاز شئون البيئة ٢٠٠٧)، ويتنوع الغطاء النباتي لساحل البحيرة (شكل رقم ١٦) وتزيد كثافة الخضرة والأراضي الزراعية على الساحل الجنوبي للبحيرة كلما اتجهنا غربا حيث البيئة الريفية سائدة بالنطاق الغربي، أما النطاق الشرقي فتسوده الأنشطة السياحية التى غيرت الملامح والسمات الطبيعية الأصلية بالمكان.

شكل رقم١٦- تنوع الغطاء النباتي للساحل الجنوبي للبحيرة فيزداد غنى وثراءا في النطاق الغربي المصدر (الباحثين)

٣-٢-٢-٣- شبكة الطرق ومسارات الحركة

يشكل قرب الفيوم من القاهرة فائدة كبيرة وذلك بوصف العاصمة المصرية وجهة مركزية في مصر من حيث وسائل المواصلات، إذ يتيح ذلك فرصة القيام برحلة إلى الصحراء وتجربة أسلوب حياة خاصة بالقرى بعيدًا عن ضجيج العاصمة وكثافتها السكانية، فإن وسائل النقل الجوية والبرية تجعل الفيوم جهة جذب السياح المحليين والدوليين وتسهّل الوصول إليها، ومع تحسن الطرق السريعة والموصلات الجماعية الذي شهدته القاهرة خلال السنوات الأخيرة، أصبحت الفيوم قريبة من العاصمة، وترتبط محمية قارون بشبكة متنوعة من الطرق الرئيسية التي تربط محافظة الفيوم بالعاصمة أو بالصعيد، وتربط بين المحمية ومحافظة الفيوم من ناحية وبمحافظة القاهرة وباقي أنحاء الجمهورية من ناحية أخرى،(مسعود على ٢٠٠٩)، حيث أن الساحل الجنوبي لمحمية قارون يقع بالكامل على طريق كوم أوشيم / قوته الذي يربط المحمية بطريق الفيوم القاهرة المزدوج، وبحكم الموقع الجغرافي المتميز لمحمية قارون فهي تطل على ثلاث مراكز من مراكز محافظة الفيوم الستة وهي: سنورس، أبشواي، يوسف الصديق، إضافة إلى تداخلها بشكل نسبي مع الحدود الإدارية لمركز طاميه، كما ترتبط بطريق سنهورالبركة والذي يصل أساساً من طريق الفيوم سنهور بمسافة إجمالية (الفيوم/ بحيرة قارون) ٢٥ كيلومتر تقريباً، كما ترتبط المحمية مع طريق أبشواي

السياحي الذي يربط البحيرة بمركز أبشواي ثم الفيوم، إضافة إلي شبكة كبيرة من الطرق الفرعية التي تربط بين المحمية والقرى المطلة على الطريق السياحي جنوب بحيرة قارون شكل رقم ١٧.

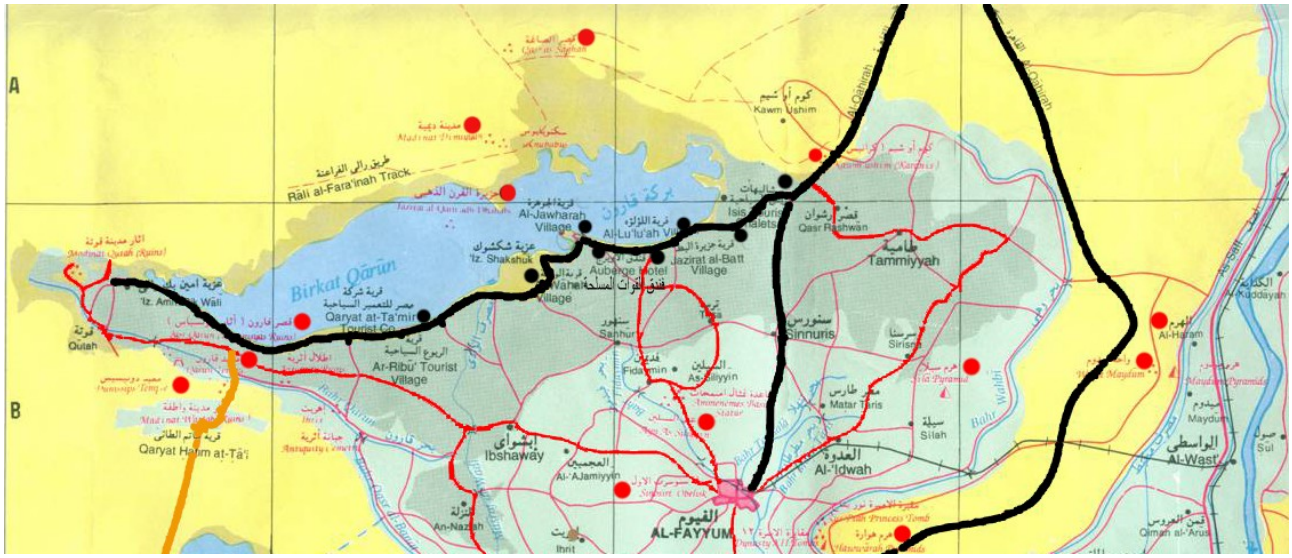

شكل رقم (١٧) شبكة الطرق التى تربط النطاق الساحلي الجنوبي لمحمية بحيرة قارون بمراكز محافظة الفيوم وباقليم شمال الصعيد

٣-٢-٢-٤- خصائص السكان

تتميز محمية بحيرة قارون الطبيعية بتداخلها مع المجتمع بشكل واضح .. حيث يقع الساحل الجنوبي لبحيرة قارون داخل نطاق مجتمع سكني متنوع (صيادين – فلاحين – بدو رحل) ووفقاً للتعداد العام لجمهورية مصر العربية يبلغ عدد السكان التقديري لسكان قرى محمية قارون الطبيعية بشكل عام حوالي٢١٠٧٣٧ نسمة تقريباً وذلك وفقاً للتعداد السكاني ٢٠٠٦ والتوزيع الجديد في ٢٠٠٩م، حيث تلتقي محمية قارون مع ثلاثة مراكز هي (سنورس، أبشواي، يوسف الصديق)، ويبلغ عدد الوحدات المحلية المتاخمة للمحمية ١١ وحدة محلية (الجهازالمركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٠٩)، ومركز سنورس يتداخل مع محمية قارون من خلال الوحدات المحلية (السعيدية، سنهورالبحرية، منشأة طنطاوي) وذلك بإجمالي ٤٧٠٢٥ نسمه تقريباً، أما مركز أبشواي فيتداخل مع المحمية من خلال الوحدات المحلية (الجيلاني، الخالدية، شكشوك) وذلك بإجمالي٦١٢٠٣ نسمه تقريباً، وأخيراً مركز يوسف الصديق فيتداخل مع المحمية من خلال الوحدات المحلية (الصعايده، غيضان، المشرك قبلي، قارون، كحك) وذلك بإجمالي ١٠٢٥٠٩ نسمه تقريباً.

٣-٢-٢-٥- السمات والخصائص العمرانية

ظهرت سواحل البحيرة نتيجة لانحسار مياه البحيرة عنها في العصور التاريخية، ويختلف اتساع هذا السهل من جهة لأخرى ويبلغ أقصي اتساع على طول المنطقة الواقعة بين مصرفي البطس والوادي حيث يبلغ نحو ١٢ كم ويبلغ أقل اتساع له ما لا يزيد على كيلومترين في الغرب جنوب بطنة حافظ،(جهاز شئون البيئة ٢٠٠٧) والشواطئ متعرجة تمتد حول بحيرة قارون بإجمالي ٥٠ كم جنوب البحيرة، ٦٥ كم شمال البحيرة تقريباً.

القسم الجنوبي من السهل البحيري هو القسم الحيوي الذي نما على حساب البحيرة بفعل رمال الصحراء التي تظهر أحياناً في صورة خشوم تتفق وأراضي ما بين الأودية المنحدرة جنوباً ولذلك فساحل البحيرة – الشمالي والجنوبي – يختلفان من حيث الإرسابات السطحية وما يرتبط بهما من أنشطة بشرية وربما نجد أن تطور وزحف البحيرة كان في اتجاه الشمال والشمال الغربي رغم الرمال الصافية وذلك بفعل الانحدارالعام وتأثير المياه المباشرعلى الصخور الكلسية في المنطقة، على حين تختفي هذه الصخور تحت سمك كبير من الإرسابات اللانفاذية على الساحل الجنوبي،

أما الساحل الجنوبي للبحيرة فهو عبارة عن ساحل خصب وبيئة زراعية ورواسب غرينية(عبد العزيز يوسف ١٩٧٧).

تعتبر منطقة الساحل الجنوبي لمحمية بحيرة قارون منطقة إدارة للموارد الطبيعية حيث القرى والعزب المنتشرة على طول الساحل، وهو عبارة عن شريط ضيق تبلغ مساحته٥٠كم^{٢} تقريباً وكذلك يتمركز بها الأنشطة الزراعية، وأنشطة صيد الأسماك، وقرى الصيادين، ومناطق المزارع السمكية الخاصة، وكذلك تمركزالمناطق السياحية من الفنادق وبعض الكافيتريات، وبعض القرى السياحية، وبمكن تقسيم النطاق الساحلي الجنوبي للبحيرة وفقا للخريطة شكل رقم (١٨) إلى قسمين هما(الرفع الميداني للمنطقة الباحثين ٢٠١٤):

النطاق الأول: ويمثله الجزء الشرقى من الساحل بطول ١٣.٥كم، ويتميز بكثافة الأنشطة العمرانية والسياحية المطلة على البحيرة.

النطاق الثانى: ويمثله الجزء الغربى من الساحل حتى نهاية البحيرة بطول ٢٤.٥ كم ويسوده الأنشطة الزراعية وأنشطة الصيد وبعض الاستخدامات السياحية المحدودة.

شكل ١٨– تقسيم النطاق الساحلى للبحيرة وفقا للسمات والخصائص العمرانية

الخصائص والسمات العمرانية للنطاق الأول من الساحل الجنوبي

يمتد بمحاذاة الساحل عند بداية ظهورالبحيرة من طريق كوم أوشيم/قوته والذي يتصل بطريق الفيوم القاهرة المزدوج ويميزه إمكانية الرؤية المباشرة والبانورامية للبحيرة، وجود العديد من الفنادق السياحية المتميزة مثل فندق القوات المسلحة وهلنان الأوبرج وبانوراما شكشوك، كما يتوافر به العديد من مواقع الأراضي الفضاء القابلة للتنمية في أنشطة ترفيهية واجتماعية، بينما يعد ضعف المظهر الحضاري، فوضى التلوث البصري والبيئي، وارتفاع منسوب مياه البحيرة على حساب الأراضي، طريق السيارات ذو الحارتين المروريتين والاتجاه المزدوج، من أهم التحديات العمرانية والبيئية التى تواجه فرص التنمية للنطاق.

ومن خلال الرفع العمراني وإنشاء قاعدة بيانات باستخدام نظم المعلومات الجغرافية أمكن تقسيم النطاق الأول إلى أربعة قطاعات متجانسة لكل منها سمات محددة تبعا للاستخدامات والأنشطة المحاذية للساحل، حالة مسارات المشاه (الكورنيش) وتصنيفها (أ، ب) تبعا لعرض المسار وحالته، الأراضي الفضاء والمتاحة للتنمية وملكياتها العامة والخاصة (تصنيف ج)، المظهر الحضاري والقيمة العمرانية، مواقع التنمية والأنشطة السياحية (الأنوية الوظيفية)، وتوضح الجداول التالية السمات والخصائص العمرانية للنطاق الأول من الساحل الجنوبي للبحيرة وإمكانيات وفرص التنمية القائمة به، ويوضح الشكل رقم (١٩) نموذج لأحد تلك القطاعات المتجانسة.

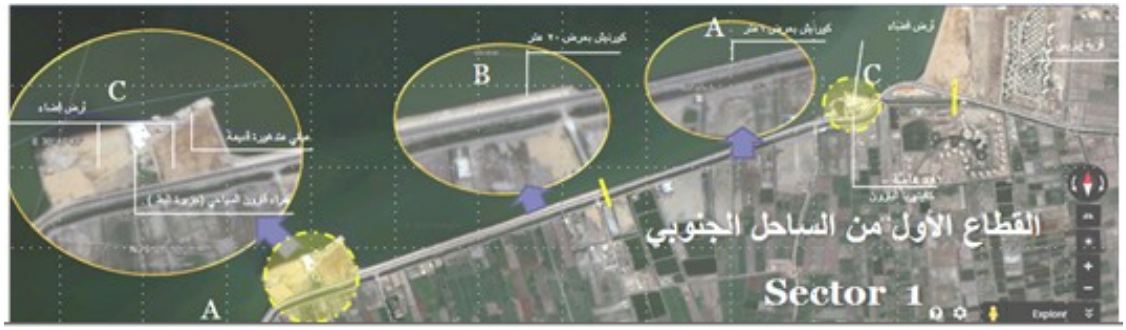

التصنيف	المسافة حتى ساحل البحيرة	الخصائص العمرانية للقطاع الأول من الساحل الجنوبي Sector 1	إمكانيات التطوير والارتقاء
مناطق A الكورنيش	بعرض ٦٠ متر وبطول ٨٥٠ متر	نطاق موازي قريب لساحل البحيرة غير ممهد ويميزه الرؤية المباشرة والبانورامية للبحيرة ولكن يغلب عليه التلوث البيئي والبصري وإهدار قيمته الجمالية والطبيعية	خلق مسار سياحي جديد يحتوي على أسوار وأرصفة للمشاه وأشجار ونخيل وأعمدة إنارة وإعادة تصميم طريق السيارات ، تطهير مياه البحيرة ووضع آليات لحماية خط الساحل
مناطق B الكورنيش	بعرض ٢٠ متر وبطول ٩٦٥ متر	يميزه الرؤية المباشرة والبانورامية للبحيرة ، به بعض أماكن للجلوس منهدمة وأعمدة للإنارة وسور ، وأماكن فضاء ملكيات خاصة ، ويسوده مواقع للتلوث البصري والبيئي .	خلق مواقع للمشاهدة والمتنزهات والشواطئ والأماكن الترفيهية المفتوحة ، إقامة حواجز ومصدات للمياه وتوفير مراسي سياحية
مناطق الأراضي الفضاء C	مساحات قابلة للتنمية المستحثة	معظمها أراضي فضاء ملكيات خاصة والبعض يشغله استخدامات سياحية كالفنادق والمطاعم، وتنتشر عليه الإشغالات المؤقتة كالأكشاك ومواقع التلوث البيئي	توطين الأنشطة المستهدفة لخلق بؤرات سياحية وترفيهية جاذبة ، التطوير والارتقاء للمنشآت القائمة دعما للطابع البيئي ، وإزالة الاستخدامات المشوهة

التصنيف	المسافة حتى ساحل البحيرة	الخصائص العمرانية للقطاع الأول من الساحل الجنوبي Sector 2	إمكانيات التطوير والارتقاء
مناطق الأراضي الفضاء C	مساحات قابلة للتنمية المستحثة	أراضي فضاء ملكيات خاصة وحكومية (أملاك المحافظة) يتخللها بعض المباني الخدمية كمحطات الرفع وبعض الأكشاك المبنية بالخشب	مواقع للأنشطة المستحدثة خاصة الأرض التي تمتلكها المحافظة ، وتحتاج المباني المرتبطة ببعض تلك الأراضي إلى تطوير وإعادة تأهيل
مناطق الأنشطة السياحية القائمة D	مواقع القرى والفنادق السياحية	يميزها توافر الأنشطة الترفيهية والخدمات السياحية واتصالها المباشر بالشاطئ وتوفر بؤرات جاذبة بالمنطقة و نسبة الإشغال بها محدودة جدا	وتحتاج إلى إعادة تخطيط سياحي لجذب أنماط متنوعة من السائحين المحليين والأجانب ، كما تحتاج أيضا إلى إعادة تأهيل وتطوير معماري
مناطق الكورنيش A & B	برامج عرضها من ٧- ١٥ متر	يميزها الرؤية المباشرة والبانورامية للبحيرة ، تفتقر إلى التخطيط وتنتشر بمحاذاتها مراكب الصيد وبعض الأكشاك	أماكن متميزة للمشاهدة البانورامية للبحيرة وتحتاج إلى إعادة تصميم وتطوير

شكل رقم (١٩) نموذج لتحليل السمات والخصائص العمرانية للقطاعات المتجانسة (١ -٢) بالنطاق الأول من الساحل الجنوبي للبحيرة (الباحثين)

٣-٢-٣- الإمكانات والفرص القائمة

فقا للتحليل العمراني للخصائص والسمات البيئية والعمرانية تم استخلاص الإمكانات والفرص التالية:

٣-٢-٣-١- القيمة البيئية المتميزة

بحيرة قارون واحدة من البحيرات الطبيعية التى تنضم إلى التراث الطبيعى العالمى ومسجلة بالقرارالوزاري رقم ٢٩٥٤ لسنة ١٩٩٧التصبح (محمية قارون الطبيعية) بمساحة إجمالية حوالي١٣٨٥ كم^{٢}، منها مسطح مائي بمساحة حوالي ٢٣٥ كم^{٢}(٥٥ ألف فدان) بالإضافة إلي حوالي ١١٠٠كم^{٢} متمثلة في جبل قطراني والباقي حوالي ٥٠ كم^{٢} عبارة عن شريط ساحلي ضيق جنوب البحيرة وتصنف (محمية مناظر طبيعية أرضية وبحرية) طبقاً لتصنيف IUCN (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٥٤ لسنة١٩٩٧)، مما يجعلال نطاق الطبيعي المرتبط بها ذو قيمة بيئية عالمية.

٣-٢-٣-٢- القيمة التراثية المتميزة

ارتباط النطاق الساحلي للبحيرة بعدد من المواقع الأثرية البارزة مثل معبد وقصر قارون وآثار مدينة قوتة غربا، ومدينة ديمية وجزيرة القرن الذهبي شمالا، وآثار مدينة كرانيس شرقا، كما توجد بعض المناطق الأثرية في مواقع على سواحل البحيرة منها الآثار الفرعونية والرومانية مثل منطقة الكنائس ومعبد قصر الصاغة ومنطقة أهريت وديرأبوليفة وغيرها وبعض الآثارلإنسان ما قبل التاريخ، وكذلك بعض المناطق الجيولوجية القديمة وبها حفريات نباتية وحيوانية ومنها هياكل عظمية لبعض الحيتان.

٣-٢-٣-٣- سلسلة الأنوية البصرية والوظيفية

تمتد الأنوية البصرية بامتداد الشريط الساحلي خاصة عند المدخل والمناطق التى تتسع فيها زوايا الرؤية الأفقية، وكذلك في النطاق الثاني(الغربى) حيث يرتفع منسوب الطريق وترى البحيرة والأراضي الزراعية وغابات النخيل الممتدة من مستوى مرتفع لتمثل أنوية بصرية فريدة، بينما تتجسد الأنوية الوظيفية عند مواقع القرى السياحية ونادى القوات المسلحة ونادى الغابة ومنطقة الشاطئ العام، ومناطق الصيد (شكل رقم ١٩).

٣-٢-٣-٤- مقومات التنمية السياحية

حيث ينتشر على ضفاف البحيرة العديد من الفنادق المتميزة (فندق هلنان الأوبرج، بانوراما شكشوك، القوات المسلحة، قرية الربوع..) فضلا عن الأراضي الفضاء المملوكة للمحافظة أو المملوكة للأهالي والتى تشكل فرصا للتنمية المستحدثة، كذلك التنوع البيئي الفريد في الجزء الغربي من النطاق الساحلي والذي يضم مشهد البيئة الريفية إلى النطاق الساحلي والجبال القطرانية لتشكل في مجملها تجربة سياحية فريدة من نوعها لمحمية مناظر طبيعية أرضية وبحرية، كما يرتبط النطاق الساحلي للبحيرة – الجزء الغربي– بمواقع متميزة للتراث التقليدي حيث الحرف والمصنوعات اليدوية كصناعة السلال ومنتجات النخيل والفخار والمنسوجات والسجاد، وقوارب الصيد والتجديف وشبك الصيد، والدوبارة والحصير، في قرى النزلة وتونس.

٣-٢-٤- التحديات ومعوقات التنمية

احتلت المشكلات البيئية قائمة التحديات الراهنة التى تواجه مخطط التنمية المستهدف للنطاق الساحلي الجنوبي لبحيرة قارون تلتها المشكلات العمرانية فالاقتصادية الاجتماعية:

٣-٢-٤-١- المشكلات البيئية

زيادة نسبة التلوث في محمية بحيرة قارون وارتفاع نسبة ملوحة البحيرة وانخفاض إنتاجية البحيرة من الأسماك وتدهور الأراضي الزراعية المحيطة بها، كما يؤدي ارتفاع منسوب مياه البحيرة إلى غرق مئات الأفدنة وتدمير المنازل المحيطة بالبحيرة وتعرض الكثير من الحيوانات والطيور إلى الغرق كل عام في الشهور الاربعه الأولى من العام.

٣-٢-٤-٢- المشكلات العمرانية

ترتبط المشكلات العمرانية القائمة بتدهور شبكة الطرق الرئيسية المؤدية إلى ساحل البحيرة والافتقار إلى الخدمات والمظهر الحضاري اللائق للعديد من الأنشطة السياحية، وانتشار الأنشطة الملوثة بيئيا وبصريا، وغياب الطابع

العمراني وشخصية المكان.

٣-٢-٤-٣- المشكلات الاجتماعية الاقتصادية

ترتبط تلك المشكلات بتراجع إنتاج الأنشطة الاقتصادية السائدة للقرى الواقعة على ساحل البحيرة كالصيد والزراعة والحرف التقليدية فضلا عن نشاط السياحة المحدود، الأمر الذي أدى إلى انتشار البطالة والفقر، وتدني المستوى الاجتماعي وظروف السكن والخدمات، وتحتاج تلك القرى إلى خلق فرص عمل جديدة تعمل على الاستفادة من الحرف التقليدية وفتح أسواق ومعارض محلية ودعم الأنشطة والخدمات السياحية الجاذبة للسياحة الداخلية والخارجية.

المرحلة

٣-٣- استشارة المجتمع

الأطراف المشاركة مجموعة ممثلة لكل من:

محافظ الفيوم، الأجهزة التنفيذية، الإدارة المحلية، ملاك الأراضي،ملاك المشروعات السياحية، هيئة التخطيط العمراني (رئيس الهيئة ومجموعة من الخبراء والمتخصصين) جامعة الفيوم (الباحثين)

المخرجات

تم إجراء استشارة المجتمع على عدة مراحل لكل منها أهدافه ومخرجاته الرئيسية:

٣-٣-١- ورشة عمل عرض ومناقشة بيانات الوضع الراهن والإمكانات المتاحة والتحديات القائمة (بحضور محافظ الفيوم ومديري التخطيط العمراني وأملاك الدولة والبيئة والإسكان بالفيوم) وتم من خلالها مراجعة وتدقيق المشكلات البيئية والعمرانية وبدائل الحلول ، كما تم مناقشة تعظيم أوجه الاستفادة من الفرص القائمة، وتبع ذلك زيارة ميدانية لمراجعة مواقع الإمكانات والمشكلات على الطبيعة وتوثيق ذلك بخريطة الأساس ومقابلة الأطراف ذوى الصلة بتلك المواقع كملاك الأراضي والمشروعات السياحية القائمة والأهالي من سكان المنطقة.

٣-٣-٢- عمل مقابلات متخصصة مع خبراء في البنية الأساسية والطرق والنقل والمرور والري لدراسة بدائل الحلول للمشكلات البيئية والعمرانية الراهنة، وتم الاستعانة بإستشاريين من جامعة الفيوم والهيئة العامة للتخطيط العمراني.

٣-٣-٣- ورشة عمل عرض مقترحات التنمية وبدائل المشروعات بحضور كل من رئيس الهيئة العامة للتخطيط العمراني ومحافظ الفيوم بالإضافة إلى الفريق الإداري والتنفيذي بمحافظة الفيوم وتم فيها الاتفاق على المشروعات ذات الأولوية، وذلك تمهيدا لإعداد التصميمات المعمارية والعمرانية اللازمة وتقديم دراسات الجدوي وغيرها.

المرحلة

٣-٤- تضمين الاعتبارات والأسس التصميمية

الأطراف المشاركة جامعة الفيوم (الباحثين)

تم مراجعة الاعتبارات التصميمية الواردة بالمنهج المقترح لبيان أسس التصميم العمراني للأنشطة الساحلية وتوزيع الاستخدامات وتصميم الواجهات الساحلية، والأسس البيئية والاقتصادية واعتبارات التنمية السياحية وتبلورت المخرجات في المشروعات التالية:

المرحلة

٣-٥- التصميم المقترح/ المشروعات

الاطراف المشاركة محافظة الفيوم والادارة المحلية، جامعة الفيوم (الباحثين)

المخرجات (المشروعات المقترحة)

١- إنشاء الميزان المائى لبحيرات الفيوم

حيث يتم إنشاء مصرف لتجميع المياه الداخلة لبحيرة قارون من مصرف الوادى والمصارف الثانوية الأخرى إبتداء من مصرف بطس وحتى الوصول بها إلى البحيرة الأولى لوادى الريان، مع إقامة الأعمال الصناعية المصاحبة التى تتحكم فى منسوب المياه فى البحيرات.

٢- تطهير قاع بحيرة قارون

للمحافظة على السعة التخزينية والتوازن المائى بها وتلافى الإطماء بها.

٣- توفير مواقع للأنشطة السياحية الاستثمارية

توفير مسطحات أراضي بمساحات كبيرة ذات مواقع متميزة لإقامة أنشطة مستحدثة وتكون ملكا خاصا للمحافظة يمكن التصرف فيها بالبيع أوالإيجار بما يوفر مورد مالي كبير يمكن الاستفادة به في تنفيذ مشروعات التنمية المستهدفة، توفيرمناطق جاذبة لأنشطة واستثمارات غير

تقليدية على ساحل البحيرة تجذب نوعيات جديدة من الاستثمارات (تأجير مواقع كمقرات للاتحادات الرياضات المائية)، مع ضرورة اشراك القطاع الخاص في أعمال التطوير والإحياء باعتبارهم أول المستفيدين (مقابل التحسين والتطوير)

٤- إعادة تصميم طريق السيارات

بعرض حارتين في كل اتجاه وجزيرة وسطى وذلك بزيادة عرض الطريق الحالي من ١٠.٥ متر إلى ١٦متر وذلك على حساب الجزء المائل المؤدي إلى المصرف.

٥- إقامة ممشى سياحي ذو طابع بيئي مميز

تطوير المسارالساحلي للبحيرة وتحويله إلى ممشى سياحي بيئي يحتوى على مسار للمشاه ومسار لركوب الدراجات، والإرتقاء بالمظهر الحضاري له، وإثراء الصورة البصرية بالنخيل والأشجار وعناصر اللاندسكيب المختلفة.

٦- توفير مواقع لمشاهدة البيئة الطبيعية بامتداد النطاق الساحلي للكورنيش

الأماكن التى يصل فيها عرض النطاق الساحلي للكورنيش من ١٥-٢٠ متر يتوفر فيها أماكن للجلوس والاستمتاع برؤية ومشاهدة الطبيعة، دعم القيم الجمالية والبيئية(أشجار، نخيل، نافورات،مقاعد، مظلات، أسوار ..)

٧- توفير المتنزهات العامة كأنوية ترفيهية وسياحية

تهدف إلى دعم القيم الجمالية والبيئية الأصلية للمكان وتوفرأنشطة ترفيهية للسكان والأطفال (مسار لرياضة ركوب الدراجات، مسرح مكشوف للأنشطة الموسيقية الفلكلورية)، وتحتوى بازارات لبيع التذكارات ومقاهي مفتوحة ومطاعم.

٨- الإرتقاء بالمظهر الحضاري للأنشطة القائمة على البحيرة

إزالة الأنشطة الملوثة بصريا والتى تمثل تعديات على الشريط الساحلي للبحيرة ودعم المفردات التراثية للواجهات (تكسيات، مظلات، عقود وقباب، مداخل، حليات وزخارف)

٩- حديقة للنباتات النادرة

توفر متحفا بيئيا مفتوحا وتعرض الأنواع النادرة من النباتات العطرية والطبية والأعشاب وأنواع الأشجار والشجيرات والنخيل المميز للخصائص الطبيعية للمكان.

١٠- تصميم شاليهات سياحية بمنطقة الشاطئ العام

توفير شاليهات سياحية لاستخدام اليوم الواحد في المنطقة الساحلية التى يرتفع فيها طريق السيارات والكورنيش عن النطاق الساحلي ، مما يوفر مسطح أسفل الطريق يمكن استخدامه في توفير تلك الشاليهات وبما لا يحجب الرؤية للمشاه.

١١- الارتقاء بقرية الصيادين (شكشوك)

تطوير القرية الحالية للصيادين وتوفير أماكن مستحدثة للخدمات ومحلات صغيرة لبيع السمك وصناعة الشباك والمراكب والحرف التقليدية وكذلك تطوير مطاعم السمك الشعبية القائمة لتتميز بطابع معماري يتوافق والبيئة الساحلية.

١٢- مركز الألعاب والرياضات المائية

إقامة مركز للألعاب المائية لممارسة الأنشطة الترفيهية والرياضية المائية الدولية ملحق به مقر للمعسكرات الدولية لاتحادات الرياضات المائية (الأرض المخصصة لها ملك المحافظة بجوار فندق البانوراما)

١٣- مواقع مقترحة لإقامة فنادق سياحية ذات طاقات استيعابية كبيرة

يتم زيادة عمق الردم (حتى ١٥٠ متر) في هذه المواقع لتوفير أراضي ذات مساحات كبيرة تصلح لإقامة فنادق سياحية بيئية تستوعب الزيادة المتوقعة في الغرف الفندقية بعد تطوير وتنمية ساحل البحيرة.

١٤- إقامة مسرح مكشوف للمهرجانات الدولية

إنشاء مسرح مكشوف لإقامة الأنشطة الفلكلورية والموروثات الشعبية وإقامة مهرجان الفيوم الدولي للموسيقى (موسيقي، فرق شعبية..) يطل على البحيرة على أن تكون خلفيته منظر الجبال في الساحل الشمالي للبحيرة.

١٥- تطويرقرية تونس للخزف

إعادة تأهيل قرية تونس للخرف لعرض وإحياء المنتجات اليدوية المحلية الجاذبة للسياحة التراثية والتى تعد نواة ثقافية على ساحل البحيرة الجنوبي.

١٦- مراجعة الإشتراطات البنائية والتخطيطية

ويتم تقسيم الاشتراطات المستهدفة تبعا لطبيعة النطاق الساحلي والقيمة البيئية له ويتركز ذلك في النطاق الثاني

الغربى فيحتاج إلى اشتراطات بنائية وتخطيطية للحفاظ على موروثات النطاق الساحلي المتنوعة (الأراضي الزراعية، النخيل والأشجار، التضاريس الطبيعية،الكائنات الحية ..)، وتحدد الاشتراطات بتقييد الاستخدامات الأصلية للحفاظ على التنوع البيولوجي الأصيل في المكان، وفي المواقع المخصصة للتنمية السياحية تراجع اشتراطات الارتفاع وحرم الطريق والشاطئ.

١٧- الربط بين ساحل البحيرة وخريطة المزارات السياحية الأثرية

دراسة تطوير المزارات السياحية الأثرية بمحافظة الفيوم وربطها مع مواقع الخدمات السياحية والترفيهية على ساحل البحيرة الجنوبي، وربطها أيضا بمواقع السياحة البيئية والمحميات الطبيعية (محمية وادي الريان، محمية وادي الحيتان، الساحل الشمالي للبحيرة) لتحقيق برامج سياحية جاذبة ومتنوعة للسياحة الثقافية والبيئية يمكن إضافتها للخريطة السياحية على مستوى الجمهورية، وتوضح الأشكال رقم(٢٠،٢١،٢٢،٢٣) أمثلة من تلك المشروعات، ويوضح الشكل رقم (٢٤) أحد المشروعات التفصيلية التى تم تصميمها من الباحثين كنواة أولى لمشروع إحياء وتنمية الساحل الجنوبي لبحيرة قارون.

شكل رقم٢٠- نماذج تصميمية مقترحة لمشروع شاليهات اليوم الواحد وحديقة النباتات والموقع المقترح لها بجوار نادى الغابة والقوات المسلحة - المصدر(الباحثين)

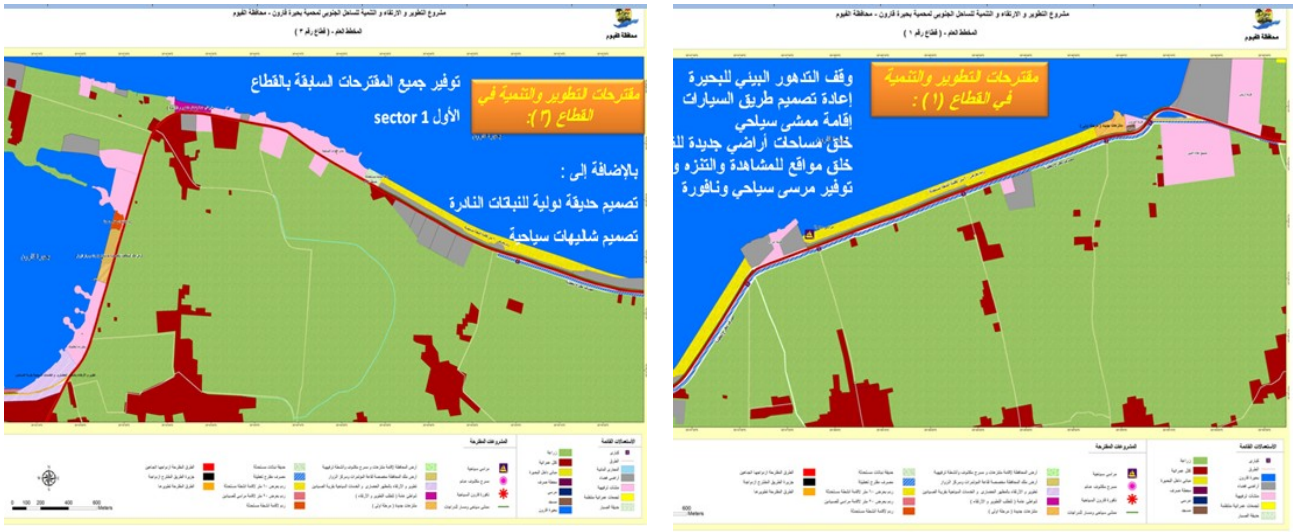

شكل رقم ٢١- مواقع المشروعات المقترحة بالمخطط العام التفصيلي للنطاق الأول القطاع (١ ، ٣) المصدر (الباحثين)

شكلرقم ٢٢- الوضع الراهن لساحل البحيرة والوضع المقترح بعد تنمية مواقع للمشاهدة ومسارات للمشاه (المصدر:الباحثين)

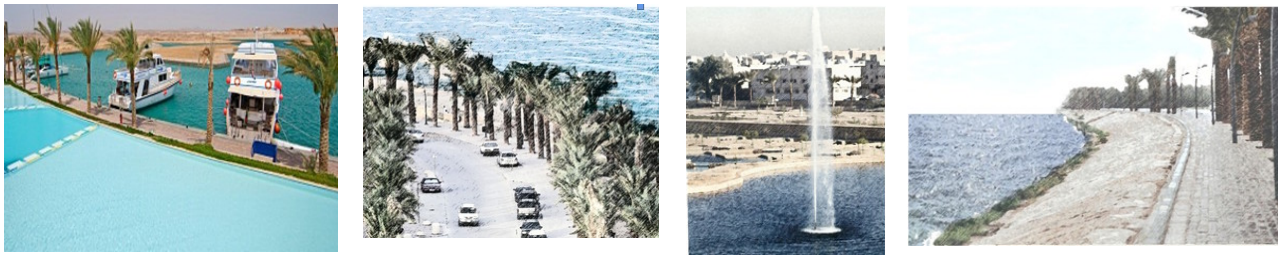

شكل رقم ٢٣– نماذج تصميمية لمشروع الممشى السياحي والنافورة والمراسي السياحية (المصدر: الباحثين)

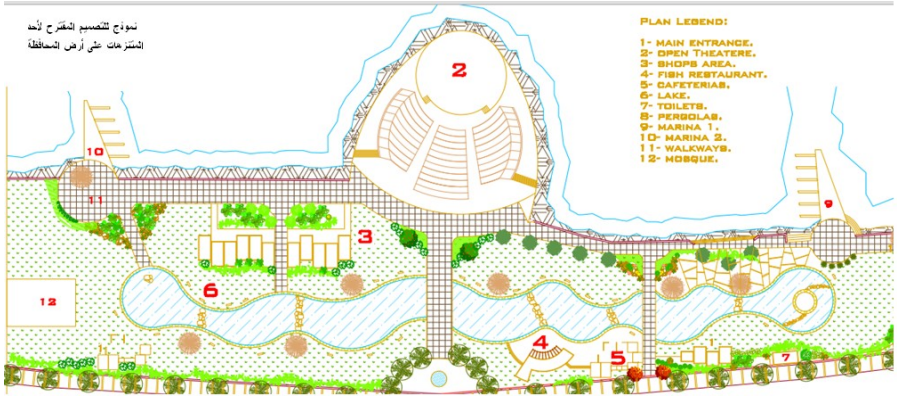

موقع المشروع المقترح على ارض فضاء ملك المحافظة

المسرح المكشوف بالمتنزه المقترح (2)

شكل رقم ٢٤– تصميم مشروع المتنزه البيئي بالساحل الجنوبي لبحيرة قارون كنواة أولية لمشروع الإحياء والتنمية (المصدر: الباحثين)

٤- الخلاصة والنتائج

تم صياغة المنهج النظري المقترح لإحياء وتنمية النطاقات العمرانية الساحلية من خلال دراسة الأدبيات المنشورة التى تناولت تلك النطاقات بتوضيح المفاهيم و الخصائص والسمات البصرية والعمرانية، وطرح المبادئ العامة والأسس البيئية والعمرانية والاقتصادية الواجب أخذها في الاعتبار عند التعامل مع تلك النطاقات، وتحليل دراسات الحالة العالمية التى تناولت تطبيق وتنفيذ مخططات إحياء وتنمية النطاقات الساحلية بتدقيق وتوثيق مجموعة المراحل التخطيطية المتتابعة والمتكاملة والتى اعتمدت في صياغتها على تضمين الأسس السابقة والمحددات المكانية لتلك النطاقات، كما انها أسندت للمجتمع المحلي دور بارزا في صياغة الرؤية والأهداف والمشاركة في طرح التوصيات والمشروعات المستهدفة لتحقيق وتنفيذ تلك المخططات، ومن ثم طرح البحث منهجا متكاملا لبلورة تلك الدراسات وتقديم نموذج إرشادى محلي للتعامل مع النطاقات العمرانية الساحلية يمكن تطبيقه في المواقع المصرية، حيث تم اختبار وتطبيق ذلك المنهج في مشروع المخطط التنفيذي لإحياء وتنمية الساحل الجنوبي لبحيرة قارون (بالتعاون مع الهيئة العامة للتخطيط العمراني ومحافظة الفيوم ٢٠١٤)، حيث كانت النتائج النظرية للبحث كما يلي:

أولا: تتبلور أهداف إحياء وتنمية النطاقات العمرانية الساحلية على الحفاظ على استمرار واستدامة الموارد وعناصر الجذب الطبيعية والعمرانية به والتركيز على الأنشطة التى تحقق تنمية سياحية، اقتصادية، ثقافية مستدامه، وذلك بدعم شخصية المكان وتحقيق طابع عمراني متجانس ومتوافق مع الخصائص البصرية الأصيلة به، فضلا عن إثراء القيمة الوظيفية للمكان بخلق أنشطة متنوعة ومناطق للتجمعات على طول الواجهة العمرانية للنطاق الساحلي، مما يعمل على تعزيز الترابط والتكامل بين النطاق العمراني الساحلي ونطاقه الأشمل كمناطق وسط المدينة والأنوية ذات القيمة بالمدينة أو الإقليم ككل.

ثانيا: يحقق المنهج النظري المقترح التكامل بين الأبعاد المكانية والأسس التصميمية والمشاركة المجتمعية، حيث تتبلور المشروعات المقترحة للتنمية المستهدفة برؤى تشاركية مجتمعية لصياغة الأهداف والمبادئ العامة، ترتبط بفرص وإمكانات وتحديات مكانية قائمة بالموقع ونطاقه الأشمل ومعايير دولية للتصميم والتخطيط (شكل رقم ٢٥)، والتفاعل بين عناصر تلك المنظومة يحقق أهداف إحياء وتنمية النطاقات العمرانية الساحلية.

شكل رقم ٢٥- الفكرة الرئيسية الذي اعتمد عليها المنهج النظري المقترح

وقد تم تطبيق المنهج المقترح في أحد النطاقات الساحلية المتميزة بمحافظة الفيوم والتى تتمتع بقيمة بيئة وتاريخية عالمية، وأهمية محلية وإقليمية جعلتها تتصدر أولويات مواقع التنمية المستهدفة بإقليم شمال الصعيد ومحافظة الفيوم، وكانت النتائج التطبيقية للبحث وفقا للجدول رقم (١) كما يلي:

أولا من حيث تطبيق مراحل المنهج المقترح: تم تطبيق المراحل الأربعة الأولى والتى تبدأ بصياغة الرؤية ثم تحليل الوضع الراهن واستشارة المجتمع وتضمين الاعتبارات التصميمية، وجاري العمل في مرحلة تصميم المشروعات المقترحة والجدول الزمنى للتنفيذ، والتقييم والمتابعة، والتى تحتاج إلى المزيد من الوقت لإشراك مجموعة من المتخصصين (بنية أساسية، طرق، ري، ..) لإعداد جميع التصميمات المطلوبة وتقييمها، ومن ثم إعداد مستندات التنفيذ والطرح والإسناد وما يستتبعها من إجراءات لإعداد دراسات الجدوى والتكلفة والتمويل وغيرها.

جدول رقم ١- تقييم تطبيق المنهج المقترح في مشروع إحياء وتنمية الساحل الجنوبي لمحمية بحيرة قارون – محافظة الفيوم

المرحلة	تقييم المخرجات	مشاركة المجتمع المحلي					
		الإدارة المحلية	الجهات التنفيذية	الأهالي	القطاع الخاص	الجمعيات الأهلية	الجهات الفنية
١- صياغة الرؤية	الاتفاق على المبادئ والأهداف العامة	●	●				●
٢- تحليل الوضع الراهن	النطاق الأشمل والمحتوى الإقليمي، التحليل العام، الإمكانات والفرص القائمة، التحديات ومعوقات التنمية	●		●	●		●
٣- استشارة المجتمع	ورشة تحليل البيانات، المقابلات الشخصية، ورشة طرح المشروعات	●	●				●
٤- تضمين الاعتبارات والأسس التصميمية	الاعتبارات البيئية، الاعتبارات العمرانية، اعتبارات الطرق وشبكات الحركة، الاعتبارات الاقتصادية						●
٥- التصميم المقترح والمشروعات	إعداد التصميم المعماري والعمراني للمشروعات المقترحة، إعداد دراسات الجدوى وآليات التمويل والشراكات التنفيذية	●	●				●
٦- مراحل التنفيذ	صياغة البرنامج الزمنى ومراحل التنفيذ، إعداد الرسومات التنفيذية، الإسناد	●					●
٧- التقييم والمتابعة	تقييم ومراجعة مراحل المخطط وإجراء التحسينات اللازمة والمستمرة						

ثانيا من حيث تفعيل مشاركة المجتمع: تم تحقيق مشاركة فاعلة للإدارة المحلية في ورش العمل الخاصة بصياغة الرؤية وتحليل البيانات وطرح المشروعات والمتمثلة في (المحافظ ومديري مديريات التخطيط العمراني والإسكان والأملاك والبيئة)، مشاركة الأهالى والقطاع الخاص والمتمثل في السكان وأصحاب المشروعات السياحية اقتصرت على مرحلة تحليل الوضع الراهن في الزيارات الميدانية لرصد المشكلات والتحديات الراهنة ولم يتم دعوتهم لحضور ورش عمل على نطاق مجتمعي كبير، ولكن من المستهدف إجراء لقاءات مصغرة لمناقشة المشروعات المقترحة تفصيلا للتقييم والمراجعة وبيان أوجه المساهمة، أما الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني فيقتصر دورها بالفيوم على الأعمال الخيرية والدعوية، ولكن ستتم دعوتهم أثناء الإعداد لتصميم وتخطيط المشروعات ذات الطبيعة الاجتماعية كتنمية الحرف التقليدية بقرية تونس والارتقاء بقرية الصيادين (عزبة شكشوك).

ثالثا نظرا لاتساع النطاق الساحلي لبحيرة قارون كدراسة حالة للمنهج المقترح حيث يبلغ طوله ٣٨ كم، وتقسيمه إلى نطاقات وقطاعات تنمية متجانسة سيتم تفصيل بعض المراحل (كتحليل الوضع الراهن واستشارة المجتمع وتضمين الأسس التصميمية والتخطيطية) عند إعداد المشروعات المقترحة لكل قطاع وذلك للتدقيق والتفصيل واستيفاء كافة الدراسات والبيانات المطلوبة وتفعيل مشاركة جميع الأطراف ذوي الصلة.

ويوصي البحث في الإطار السابق بضرورة تبنى سياسات ومناهج متكاملة لتطوير وتنمية المناطق ذات القيمة الطبيعية والعمرانية خاصة النطاقات الساحلية المصرية والتى تحتاج إلى رؤى تشاركية للارتقاء والإحياء، بحيث تعتمد على أسس التصميم العمراني والمعايير الدولية لتنسيق وتصميم النطاقات الساحلية من جهة، و تتوافق مع خصائص المكان

طبيعيا وعمرانيا واجتماعيا وثقافيا من جهة أخـــرى، كمـــا يوصي البحث بالاهتمام بتنمية العديد من المواقع ذات القيمة بمحافظة الفيوم بوجه خاص والتى تتميز بالعديد من القـــيم العمرانية والثقافية والطبيعية وتمثل موردا سياحيا واقتصاديا يرفع من مستوى المعيشة للسكان ويحقـــق ارتقـــاءا للبيئـــة العمرانية للمحافظة.

A PROPOSED METHODOLOGY FOR THE REVITALIZATION AND DEVELOPMENT OF URBAN COASTAL AREAS

"CASE STUDY OF QAROUN LAKE NATURAL RESERVE- FAYOUM GOVERNORATE, EGYPT."

Dr. Ehab M. Okba*, Dr. Mohga E. Embaby**

ABSTRACT

The revitalization and development policies for the areas of natural and urban values delineates a model for the integration of economic and touristic development trends, and the objectives to preserve and maintain the environmental and natural values of this areas.

The relevant community such as; local residents; executive and administrative bodies; specialized technical authorities; NGOs and the private sector), participates in all preparation and implementation of the development plan and targeted revitalization stages, which is an integral part of the overall strategic plans for the cities.

Within this framework the paper aims at formulation a "*methodology to the revitalization and development of the urban coastal areas*" followed by its application on a selected case study of Qaroun Lake natural reserve as a detailed study to reflect the futuristic vision, enhance the competitiveness ability, and confirm the regional and touristic role of Fayoum governorate. On the other hand, the paper introduces a conservation methodology of urban coastal areas with distinctive properties of natural and historic attributes, experiencing a serious deterioration in all environmental, architectural and aesthetic levels.

The paper studies and analyzes the international theoretical foundations of the proposed methodology elements, and its application in the case study area, the context of spatial, environmental, and urban determinants, the range of natural and physical characteristics and features of the coastal area of Qaroun Lake natural reserve, and evaluates the proposed approach and derives the empirical results .

The study concludes that the revitalization and development of urban coastal areas depends on; formulating a shared vision; checking the community aspirations through economic and social development appropriated environmentally and physically; pursuing a systematic analysis to evaluate the current status and features of urban coastal areas and including the considerations set and design foundations. The proposed methodology leads to define the appropriate projects which can be implemented with a process of evaluating and following-up in the different phases.

Keywords: Revitalization, Urban Development, Urban Coastal Areas, Qaroun Lake Natural Reserve.

٥- المراجع

1- Breen, Ann & Rigby, Dick, (1994), Waterfronts: Cities Reclaim Their Edges,MC Graw-Hill, Inc.

2-City of Fargo, (2002), RIVERFRONT DEVELOPMENT Master Plan, North Dakota, Riverfront-book.pdf.

***Professor of Architecture and Environmental Designk. Department of Architecture, Faculty of Engineering, Fayoum University**
****Associate Professor of Architecture, Department of Architecture, Faculty of Engineering, Fayoum University**

3- Dee, Catherine, (2005), Form and Fabric in Landscape Architecture, A visual introduction, Taylor & Francis e-Library, 18.

4- El-Kourany, Gouda M., (1994), Waterfront Revitalization Goals in Egypt, International Conference for Waterfront Development, WRC.

5- Goodwin, Robert F. (1999), Redeveloping Deteriorated Urban Waterfronts: The Effectiveness of U.S. Coastal Management Programs, Coastal Management, 27:239–269, 1999 Copyright@ Taylor & Francis.

6- Hradilova, I. (2012): Influence of Urban Waterfront Appearance on Public Space Functions. Acta Univ. Agric. Et Silvic. Mendel. Brun., LX, No. 8, pp. 261–268

7- HDR Engineering, Inc. & S.B. Friedman Development Advisors, January (2013), Downtown & Riverfront Crossings, Master Plan, Iowa City Council, Planning & Zoning Commission. U.S.

8- Koutn?, J., (2004), Modern? Urbanistické Koncepce (V?voj Urbanistick?ch Koncepc?). Příloha Časopisu Urbanismus a ? zemn? Rozvoj, Vol. 4, No. 6, p. 1–14.

9- Krieger, A. (2004). The Transformation of the Urban Waterfront. Remaking the Urban Waterfront. Urban Land Institute. Washington, D.C.

10- Mohammadi, Hamid ,(2010), Citizen Participation in Urban Planning and Management, The Case of Iran, Shirazy City, Saadi Community, Kassel University Press GmbH, Germany .

11- Taylor Cullity Lethlean, May (2007), Gosford Waterfront Strategy.

12- Timur, Umut Pekin,(2013). Urban Waterfront Regenerations, Chapter 7, Environmental Sciences» "Advances in Landscape Architecture", Book Edited by Murat ?zyavuz, ISBN 978-953-51-1167-2, Published: July 1, 2013

13- Urban Design Associate, April (2000), Hamilton County& The City of Cincinnati: Central Riverfront Urban Design Master Plan.

14- Wittmann, Maxmilian, (2008), Fenomén vodn?ho prvku v kontextu rozvoje současn?ch měst. Shortened habilitation thesis. Brno: Vysoké učen? technické v Brně, p. 31.

١٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: عدد السكان التقديري لمحافظة الفيوم موزعاً طبقاً للنوع والأقسام والمراكز والشياخات والقرى في ٢٠٠٩/٧/١.

١٦- الهيئة العامة للتخطيط العمراني- إستراتيجية التنمية الشاملة لإقليم شمال الصعيد – القاهرة – ٢٠٠٣.

١٧- الهيئة العامة للتخطيط العمراني بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP- المخططات الاستراتيجية العمرانية لإقليم شمال الصعيد ومحافظاته – المخطط الاستراتيجي لمحافظة الفيوم – القاهرة ٢٠١١.

١٨- جهاز شئون البيئة – محافظة الفيوم: التوصيف البيئي لمحافظة الفيوم، ٢٠٠٧، ص ١٠.

١٩- عبد العزيز عبد اللطيف يوسف:منخفض الفيوم؛دراسة في الجغرافية الطبيعية، رسالة ماجيستير، كلية الآداب – جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٣٦.

٢٠- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٥٤ لسنة ١٩٩٧ بتعديل القرار رقم ٩٤٣ لسنة ١٩٨٩م (ملحقات الدراسة).

٢١- محمود صدقي محمد صدقي وآخرون: دراسات ميدانية على مصادر وحجم التلوث الكيميائي في بحيرة قارون بالفيوم ، المركز القومي للبحوث، القاهرة ، ١٩٩٩، ص٥.

٢٢- مسعود على عبد الحميد وندى محمد الحسينى (٢٠٠٩)، المتغيرات الاجتماعية والثقافية المؤثرة على تحسين نوعية السياحة البيئية بالفيوم، http://www.aun.edu.eg/conferences/27_9_2009

٢٣- هيئة تنشيط السياحة: مخطط تنمية السياحة البيئية لمحافظة الفيوم٢٠٠٥-٢٠١٥، مكتبة ديوان عام محافظة الفيوم، ٢٠٠٦، ص ٤٤.